# الأحكام النحوية للعَلَم في العربية

## جمعاً ودراسة

إعداد الدكتور

**محمد سعد عبد العظيم السيد**

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة ـ جامعة الأزهر

# الأحكام النحوية للعلم في العربية جمعاً ودراسة

محمد سعد عبد العظيم السيد

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني mohamedelsayed83@azhar.edu.eg

**الملخص:**

هذا البحث يهدف إلى جمع شَتات أحكامِ العلم النحوية المتناثرة في أبواب النحو المتعددة؛ وذلك بضم تفرقها، وإظهارِ ما خفي منها، وتوضيحِ وبيان موقع العلم ومكانته بين المعارف الأخرى، كما يبرزُ الخصائص النحوية التي ينفرد بها العلم مطلقًا، أو يشاركُ فيها غيره من المعارف الأخرى، ولقد جُمعت هذه الخصائص من أبواب نحوية متفرقة، كما تناول البحث إعرابَ العلم وبناءَه، وبيّن ما يُعرب منه وما يُبنى، وما يجوز فيه أكثر من وجه من الإعراب، وقد استخدم الباحث طريقة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من نتائج هذا البحث: أن الأعلام المنقولة كثيرة، ولا يمكن حصرها في ثلاثة عشر نوعًا كما قال بعض النحاة؛ بل يمكن إضافة بعض الأنواع الأخرى إليها، مثل: الأعلام المنقولة عن المركب الإضافي أو المزجي، وأن الأعلام المنقولة عن الأعجمية تدخل ضمن الأعلام المرتجلة؛ لأنها استعملت من أول أمرها أعلامًا. وغير ذلك من النتائج التي أُثبتت في موضعها.

كلمات مفتاحية: الأحكام- النحوية- العلم- العربية- المعارف.

# Syntactic Provisions of the Proper Noun in Arabic

## A Compilation and Study

**By:** Mohamed Saad Abdel- Azim El- Sayed
Department of Arabic Language and Literature
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo
Azhar University

## Abstract

This research aims at collecting the dispersed and divergent syntactic provisions of the proper noun as seen in the various chapters of Arabic syntax. Hence, the research intends to compile those dispersed provisions showing any latent ones and displaying clearly the status of the proper noun in between the other fields of knowledge. The research also highlights the syntactic characteristics that are utterly attributed to the proper noun or shared by other fields of knowledge. Such characteristics have been collected from various syntactic chapters. The research has also discussed the proper as either parsed or having an uninflected end. In addition, the research examines the cases in which the proper noun appears as parsed or with an uninflected end together with the cases where the proper noun can probably go with both cases. The researcher has applied the descriptive analytical approach along the research. The research has concluded with the findings. For example, the transmitted proper nouns are numerous to the extent that they can hardly be classified into thirteen types as some grammarians said but some other types can be added to that classification such as the proper nouns transmitted from the additional or blended compound. Moreover, the proper nouns transmitted from foreign sources can be classified as improvised proper nouns because they have been utilized as proper nouns from the very beginning. Some other findings have been noted therein.

**Keywords**: provisions, syntax, the proper noun, Arabic, fields of knowledge.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

## المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن دعا بدعوته، وسار على نهجه، واقتفى أثره إلى يوم الدين:

**أما بعد؛**

فإن أسماء الأعلام تلعب دورًا مهمًا في حياتنا اللغوية، بها يتميز الشخص عن غيره، وبها يفتخر باسمه أو لقبه بين أقرانه أو يذم بهما أو بأحدهما، وقد أوصانا دين الإسلام العظيم بحسن اختيار الأسماء للأبناء.

ولا يتعرض هذا البحث لمدلول الأعلام من الناحية اللغوية، وإنما يتعرض للحديث عن أحكامها النحوية، وقد دفعني للكتابة فيه عدة أمور متعددة؛ منها:

١- شيوع استعمال الأعلام في اللغة وكثرة الاستفسارات والتساؤلات عن خصائصها النحوية.

٢- اختصاص الأعلام ببعض الأحكام النحوية التي لا يشاركها غيرها من المعارف فيها.

٣- تفرق مادتها العلمية بين ثنايا كتب النحو وأبوابه.

٤- لم أعرف – على حد علمي- أحدًا من الباحثين تناولها في بحث مستقل.

وقد جعلت هدفي من هذا البحث جمع شتات هذه الخصائص النحوية للعلم من أبواب النحو العربي المتعددة، ثم عرضها في صورة تبرز الاستفادة منها، مع توضيح أوجه الخلاف النحوي حول مسائل هذه الأحكام وبيان الراجح منها.

**وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.**

**المقدمة**: وفيها الحديث عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطته.

**التمهيد**: وفيه الحديث عن النكرة والمعرفة، وعدد المعارف وأنواعها واختلاف النحاة حول أعرفها.

**المبحث الأول**: العلم، تعريفه وأقسامه النحوية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلم.

المطلب الثاني: تقسيم العلم باعتبار مسماه.

المطلب الثالث: تقسيم العلم باعتبار وضعه اللغوي.

المطلب الرابع: تقسيم العلم باعتبار صورته اللفظية.

المطلب الخامس: تقسيم العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدمها.

المطلب السادس: العلم بالغلبة.

**المبحث الثاني**: الخصائص النحوية للعلم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الخصائص النحوية للفظ الجلالة.

المطلب الثاني: الخصائص النحوية للعلم مطلقًا.

المطلب الثالث: الخصائص النحوية التي يشترك فيها العلم مع غيره.

**المبحث الثالث**: إعراب العلم وبناؤه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما يُبنى من الأعلام.

المطلب الثاني: ما يُعرب من الأعلام.

المطلب الثالث: ما يجوز فيه أكثر من وجه من الإعراب.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

**هذا؛ وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك على النحو الآتي:**

١- الإكثار من الأمثلة التي توضح فرقًا أو تضيف فائدة، وأما ما يتشعب به القول ويخرجنا عن نطاق البحث فكنت أكتفي بالإحالة إلى بعض مصادره في الهامش.

٢- الالتزام بذكر أقوال النحاة وتخريج شواهدهم من كتبهم القديمة أو المتأخرة مع بيان مصادرها.

٣- الحرص على أن يكون لي رأي إذا عَنّ خلاف نحوي في حكم من الأحكام النحوية- قدر الإمكان-

فكنت أرجح ما أراه مناسبًا من الآراء، أو أبين شهرته أو أضيف إليه تعليلًا يُظهر وجاهته كما سيظهر ذلك، وأما إذا كان الأمر ليس محل خلاف فكنت أكتفي برصد ما قيل حوله من كتب بعض النحاة فقط.

٤- الحرص – كذلك- على يسر العرض وسهولة الأسلوب.

**وبعد:**

فالله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا، وأن يجنبنا مواطن الخطأ والزلل، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

## تمهيد

التنكير والتعريف من مباحث الأسماء في اللغة العربية، والأصل في الاسم التنكير؛ لأنه لا يحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة، وقد عُرفت النكرة عند النحاة تعريفات متعددة؛ لكنها متقاربة في المعنى.

يقول **الزجاجي**:" فأما النكرة فكل اسم شائع في جنسه ولا يُخصُّ به واحدٌ دون آخر، نحو: رجلٌ وفرسٌ وثوبٌ ودارٌ"(١).

ويقول ابن أبي الربيع: هي " كل اسم يقتضي الاشتراك بوضعه نحو: رجل، فإنه لم يوضع ليقع على واحد بعينه، وإنما وضع لأن يقع على كل واحد ممن هو على هذه الحقيقة"(٢)، وعرفها ابن هشام بقوله: هي " عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كرجلٍ، وفرسٍ، ودارٍ، وكتابٍ، والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: ذي، ومَن، وما، في قولك: "مررت برجلٍ ذي مال، وبمَن معجِبٍ لك، وبمَا معجِبٍ لك" فإنها واقعة موقع "صاحب، وإنسان، وشيء"(٣).

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري أن النكرة "عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر، فالأولى: كـ(رجل) فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا بالغًا، فكل ما وجد من هذا الجنس واحد، فهذا الاسم صادق عليه، والثاني: كـ(شمس) فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًا ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد، كما أن (رجلًا) كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وُجدت لكان اللفظ صالحا لها"(٤).

**ويمكن أن نستنتج من هذه التعريفات ما يلي:**

١- أن مدلول النكرة عام وشائع بين أفراد جنسها.

٢- أنها تقبل (أل) المؤثرة للتعريف، أو تقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف.

---

(١) - ينظر: الجمل في النحو صـ ١٤، ١٧٨.

(٢) - ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠٠.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٨.

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٩١.

وأما المعرفة فهي الفرع وهي " الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص"[١]، وهي عبارة عما دل على شيء معين بطريق من طرق التعريف، وتشمل نوعين: " أحدهما: ما لا يقبل (أل) البتة، ولا يقع موقع ما يقبلها نحو: (زيد وعمرو)، والثاني: ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو: حارثٍ وعباسٍ وضحاكٍ، فإن (أل) الداخلة عليها للمح الأصل بها"[٢].

**وقد اختلف النحاة** في عدد المعارف، فذكر سيبويه أنها خمسة أشياء:" الأعلام والمضاف إلى معرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار"[٣]، وأيده الزجاجي وأبو حيان في ذلك[٤]، وزاد بعضهم المنادى والموصول[٥]؛ لأن النداء يعرّف النكرة المقبل عليها، والعلم بعد زوال تعريف العلمية، ورد ذلك أبو حيان بقوله:" والذي صحح أصحابنا: أن العلم في النداء باق على تعريف العلمية، وأن النكرة المقبل عليها تعرفت بأل المحذوفة منها النائب حرف النداء منابها"[٦]، وأما الموصول فقد جعله بعضهم داخلًا في المعرف بأل لأنها إنما تتعرف بصلاتها[٧].

**وكما اختلف النحاة** في عدد المعارف فإنهم اختلفوا – كذلك– حول أعرفها، فقيل المضمر أعرف المعارف ونسب هذا لسيبويه[٨]، والزجاجي[٩]، والصيمري في التبصرة؛ حيث قال: "إن المضمر أخص

(١) – ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠١.

(٢) – ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٩ و التصريح بمضون التوضيح ١/ ٩٤.

(٣) – ينظر: الكتاب ٢/ ٥.

(٤) – ينظر: الجمل في النحو ١٤، ١٧٨ وارتشاف الضرب ١/ ٤٦١،.

(٥) – ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٩.

(٦) – ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠.

(٧) – ينظر: التوطئة للشلوبيني صـ ١٨٠.

(٨) – ينظر: الكتاب ٢/ ٥.

(٩) – ينظر: الجمل في النحو صـ ١٧٨.

الأشياء وأعرفها"[١]، قال أبو حيان في الارتشاف:" ويلي المضمر على قول هؤلاء العلم ثم المبهم ثم ذو (أل) والمضاف في رتبة ما أضيف إليه إن كانت الإضافة محضة إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم، وهذا الذي تلقفناه من أفواه المشايخ"[٢]، ونص على هذا – أيضا- الشلوبيني في توطئته[٣].

**وقيل**: أعرفها العلم ونُسب هذا الرأي إلى ابن السراج، **وقيل**: أعرفها اسم الإشارة[٤]، ومذهب الفراء[٥] أن المبهم (اسم الإشارة) أعرف من العلم، ونُسب هذا الرأي إلى الكوفيين عامة حيث " احتجوا بأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط، وبأنها تُقدم عليه عند الاجتماع، نحو: هذا زيدٌ"[٦].

**وقيل**: أعرفها المعرف بأل[٧]، وقيل: أعرفها العلم ثم المضمر ثم ذو الأداة ثم اسم الإشارة[٨]، **وذهب آخرون** إلى أن ضمير المتكلم أعرف المعارف ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه[٩]، وقال أبو حيان:" والذي أختاره أن المعارف خمس؛ أعرفها العلم الشخصي ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو (أل)"[١٠].

---

(١) – ينظر: التبصرة للصيمري ١/ ١٧٢.

(٢) – ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠.

(٣) – ينظر: التوطئة صـ ١٩٣.

(٤) – ينظر: الارتشاف ١/ ٤٦٠.

(٥) – ينظر: الجمل في النحو للزجاجي صـ ١٧٨، والارتشاف ١/ ٤٩٥.

(٦) – ينظر: حاشية يس العليمي على التصريح ١/ ٩٥.

(٧) – ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠

(٨) – ينظر: السابق ١/ ٤٦٠

(٩) – ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦١، ونسب أبو حيان هذا القول إلى ابن مالك. وانظر التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٩٥.

(١٠) – ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦١

**وفي رأيي** أن العلم أكثر وضـوحًا وتعيينًا من اسـم الإشـارة على عكس ما ذهب إليه الكوفيون، فالناطق بلفظ العلم يقصـد أن مدلوله معين لديه، ولذا؛ فهو لا يحتاج إلى قرينة توضـحه كالإشـارة أو غيرها، ولا يسبق العلم في ذلك سوى ضميري التكلم والخطاب؛ وذلك لأنهما يعيّنان مسماهما بقرينة الحضـور، التي لا خفاء فيها لدلالة اللفظ على مدلول حاضـر معين، وأما ضـمير الغائب فالراجح – عندي– أنه يأتي بعد مرتبة العلم، ثم تتساوى سائر المعارف بعد ذلك في رتبة التعريف.

وإذا كانت المعارف تتفاوت في رتبتها من حيث التعريف بها كما ذكر النحاة، فإن كل معرفة منها تتفاوت كذلك في أنواعها، وقد نص النحاة على أن: أعرف الأعلام أسـماء الأماكن، ثم أسـماء الأناسـي، ثم أسـماء الأجناس، وأعرف الإشـارات ما كان للقرب، ثم للوسـط، ثم للبعد، وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور، ثم للعهد، ثم للجنس"[(١)].

وسنقتصر الحديث على العلم من بين أنواع المعارف، فهو الذي يخصنا في هذا البحث، وذلك في المباحث التالية:

(١) – ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠، وحاشية يس على التصريح ١/ ٩٥.

## المبحث الأول: العلم، تعريفه وأقسامه النحوية

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلم.

المطلب الثاني: تقسيم العلم باعتبار مسماه.

المطلب الثالث: تقسيم العلم باعتبار وضعه اللغوي.

المطلب الرابع: تقسيم العلم باعتبار صورته اللفظية.

المطلب الخامس: تقسيم العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدمها.

المطلب السادس: العلم بالغلبة.

**المطلب الأول: تعريف العلم.**

جاء في القاموس:" العَلَمَةُ والعَلَمُ، محرَّكتينِ: شَقٌّ في الشَّفَةِ العُلْيا، أو في إحْدَى جانِبَيْها... وأعْلَمَ الفَرَسَ: عَلَّقَ عليه صُوفًا مُلَوَّنًا في الحَرْبِ... والعَلامَةُ: السِّمَةُ كالأُعْلومةِ، وهي الفصلُ بينَ الأَرْضَيْنِ، ومَنْصوبٌ في الطَّرِيقِ يُهْتَدى به، كالعَلَمِ فيهما، والعَلَمُ، محرَّكةً: الجَبَلُ الطويلُ...

وجمعه أعْلامٌ وعِلامٌ... والعَلْمِ والعالَمُ: الخَلْقُ كُلُّهُ، أو ما حَواهُ بَطْنُ الفَلَكِ... وتَعالَمَهُ الجَميعُ: عَلِموهُ، والأَيّامُ المَعْلُوماتُ: عَشْرُ ذي الحِجَّةِ"(١).

وواضح من هذا أن مادة العلم يدور معناها حول الشيء المعروف الظاهر، كالعلامة والجبل والراية ونحو ذلك.

وعرفه ابن عصفور بأنه "هو الاسم الذي عُلق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله، من غيبة وخطاب وتكلم"(٢)، وقال ابن مالك:" هو المخصوص مطلقًا، غلبة أو تعليقًا بمسمى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه"(٣).

---

(١) - ينظر: القاموس المحيط (علم) ١/ ١١٤٠.

(٢) - ينظر: المقرب ١/ ٢٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٣.

(٣) - ينظر: التسهيل صـ ٣٠ وشرح التسهيل ١/ ١٧٠.

ومصطلح التعليق الوارد في تعريفي ابن عصفور وابن مالك يعني تخصيص الاسم بالمسمى وارتباطه به؛ بحيث إذا أُطلق لفظ (زيد) انصرف الذهن إلى الشخص المعروف بذلك، قال سيبويه:"وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها"(١).

**ولا حاجة** بنا إلى تفصيل ما أثير من خلاف بين مدلول الاسم والمسمى، وهل هما مترادفان أو متباينان؟؛ وذلك لأن بعض العلماء قد تعرض للتصنيف حول هذا الموضوع، فقد ذكر **أبو حيان** أن الغزالي والسهيلي وغيرهما صنفوا في ذلك(٢)، ولكني أكتفي هنا بما ذكره الغزالي بقوله:" والحق أن الاسم غير التسمية، وغير المسمى، وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة"(٣)، وبما ذكره السهيلي بقوله:" التسمية عبارةٌ عن فعل المسمى، ووضعه الاسم عبارة عن الشيء المسمى (به)، فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم، ومسمى، وتسمية، ولكل لفظ معنى، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح، ولا دليل هنا، فثبت أن لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر"(٤).

كذلك لا حاجة بنا إلى معرفة أصول الأسماء قبل أن يسمى بها، فهذا مما يخرج عن نطاق دراستنا، فضلًا عن اختصاص كتب اللغة والأدب والأنساب وغيرها بذلك.

وإذا كانت الأعلام تختص بمسمياتها وترتبط بها كما سبق، فإنها لا ترتبط في أصل وضعها اللغوي بمعنى ثابت؛ لأنها يمكن أن تطلق على الشيء وعلى ضده، فيمكن إطلاق (زيد) مثلًا على الأبيض وعلى الأسود، وعلى القصير وعلى الطويل، ويمكن لوالد أن يسمي ولده (محمدًا) ثم يبدل تسميته إلى خالد أو عمرو مثلًا دون أن يكون لذلك التبديل أثر لغوي، ولنا أن نسمي القبيح حسنًا والجبان أسدًا؛ لأن العلم لم يرتبط بمعنى معين في المسمى، وهذا الأمر هو الذي يجعلنا نفرق بين العلم واسم الجنس، كالرجل والمرأة والفرس والجمل إلى آخر ذلك، لأن اسم الجنس يدل على معنى

(١) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٨.

(٢) - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان١/ ١٢٧.

(٣) - ينظر: المقصد الأسنى صـ ٢٤.

(٤) - ينظر: نتائج الفكر صـ ٤١.

عام يتضح به الجنس ويرتبط به، فلا يمكن أن نطلق على الرجل فرسًا أو على الفرس جملًا؛ لأنه سيؤدي إلى تغيير في وضع اللغة، ولهذا قال النحاة:

" العلم يجوز تغييره وتبديله، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالدٍ إلى جعفر، ومن بكرس إلى محمد، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، وليس كذلك اسم الجنس، فإنك لو سميت الرجل فرسًا أو الفرس جملًا كان تغييرًا للغة"(١).

والأعلام كذلك تتعلق بالأعيان أكثر من تعلقها بالمعاني، وذلك " لأن الغرض منها التعريف، والأعيان أقعد في التعريف من المعاني؛ وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني، لأنها تثبت بالنظر والاستدلال، وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال"(٢).

**المطلب الثاني: تقسيم العلم باعتبار مسماه.**

ينقسم العلم أقسامًا متعددة بالنظر إلى اعتبارات مختلفة؛ منها تقسيمه باعتبار مسماه، فهو ينقسم من هذا الاعتبار قسمين:

١- علم شخص.

٢- علم جنس.

**والفرق بينهما يتضح فيما يلي:**

**١- علم الشخص:**

يعرفه النحاة بأنه " اسمٌ يعين مسماه تعيينًا مطلقًا من غير قيد زائد عليه، بل بمجرد الوضع والغلبة"(٣)؛ وذلك أن الضمير يعين مسماه بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة، وكذلك اسم الإشارة يحدد مسماه بقرينة الإشارة، والموصول بقرينة الصلة، والمعرف بأل بقرينة الألف واللام، وكذا المضاف إلى معرفة يحدد مسماه بالمضاف إليه، فإذا فارقه فارقه التعيين، وكذا النكرة المقصودة- عند من يقول

(١) - ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٥٣.

(٢) - ينظر: السابق ٢/ ٥٣.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٣.

بتعريفها- تحدد مسماها بالقصد والإقبال، أما العلم فإنه يعين مسماه دون حاجة إلى قرينة مطلقًا.

**ومن أمثلته**: جعفر (علم لرجل منقول عن اسم النهر الصغير)، وخِرنق (علم لامرأة شاعرة وهو منقول عن ولد الأرنب)، وقرَن (علم على قبيلة)، وعدَن (علم بلدة بساحل اليمن)، ولاحِق ( علم فرس) ويَعْفور (علم على حمار كان للنبي صلى الله عليه وسلم)، وواشِق (علم على كلب).

وواضح من هذه الأمثلة المذكورة لعلم الشخص أنه يُطلق على أولي العقل من المذكر والمؤنث، ويُطلق - كذلك – على ما يؤلف من القبائل والبلاد والخيل والكلاب، وقد أشار ابن مالك إلى تعريف علم الشخص وذكر أمثلة بقوله:

اسمٌ يُعَيِّنُ المسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كجعفرٍ وخِرْنِقَا

وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولاحِقِ وشَدْقَمٍ وهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ[1]

٢- **علم الجنس:**

وهو النوع الثاني من الأعلام بهذا الاعتبار، وقد عرفه النحاة بأنه:" اسمٌ يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية، أو" ذي الأداة "الحضورية"[2] فإذا قلنا: أسامة (علم على الأسد) أجرأُ من ثُعالةٍ ( علم على الثعلب) فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولنا:( الأسدُ أجرأُ من الثعلبِ)؛ لأن أل فيهما للجنس، لكننا لو قلنا: (هذا أسامةُ مقبلًا)، فيكون تعيين الحضور المستفاد من الإشارة بمنزلة قولنا: (هذا الأسدُ مقبلًا)؛ لأن أل من الأسد للحضور، وكأننا أشرنا إلى فرد معروف.

ومن أمثلة هذا النوع من الأعلام ما ذكره سيبويه " أبو الحارثِ وأسامةُ للأسدِ، ثُعالة للثعلب، أبو الحصين وسِمسم للثعلب، دَأْلان للذئب، وأبو جَعدة وأمُّ عامر وحَضَاجر للضبع"[3].

(١) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ١٤.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٣.

(٣) - ينظر:الكتاب ٢/ ٩٣، ٩٤.

**وقد ذكر النحاة[١] أن مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع:**

أحدها:" وهو الغالب: أعيان لا تُؤلف للواضع، كالسباع، مثل: أسامة للأسد، وكنيته أبو الحارث، وثُعالة للثعلب، وكنيته أبو الحُصَين، وذُؤَالة للذئب، وكنيته أبو جَعْدة ، والحشرات، مثل: شَبْوَة للعقرب، وكنيته أم عِرْيط ، والثاني: أعيان تُؤلف، كهيّان بن بيَّان للمجهول الذات والنسب من بني آدم، وأبي المَضَاء للفرس، وأبي الدَّغْفاء للأحمق، والثالث: أمور معنوية، كسبحان للتسبيح، وكيْسان علمًا للغدر، ويَسار علمًا للميسرة بمعنى اليسر، وفَجار علمًا للفجرة بمعنى الفجور، وبرة علمًا للمَبرة بمعنى البر".

**أوجه التشابه بين علم الشخص وعلم الجنس:**

يتشابه كل منهما في الخصائص[٢] اللفظية للعلم، وأوجزها فيما يلي:

١- كل منهما لا تدخل عليه (أل) فكما لا يقال: (الزيد) لا يقال: (الأسامة)، إلا إذا قصد بأحدهما الشياع والتنكير، فيعرف بأل الجنسية[٣].

٢- كل منهما يمتنع من الإضافة، فكما لا يقال: (زيدكم) لا يقال: (أسامتكم) إلا إذا قصد فيهما الشِّياع؛ لأنك " إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد ذلك تعريفًا إضافيًا، وجرى مجرى أخيك وغلامك في تعريفهما بالإضافة"[٤].

٣- كل منهما يمتنع من الصرف إذا اجتمع مع علميته سبب آخر، فتمنع (فاطمة) و (حمزة) من الصرف للعلمية والتأنيث، كما يُمنع (أسامة) و (ثعالة) لذلك السبب، ويمنع (أحمد) و (يزيد) للعلمية ووزن الفعل كما تمنع (بنات أوبر)" [٥].

---

(١) - أوضح المسالك ١/ ١٣٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٥

(٢) - سيأتي تفصيل هذه الخصائص في المبحث القادم.

(٣) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٤ و الأشباه والنظائر ٢/ ٥٤.

(٤) - ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١١٣.

(٥) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٤، بنات أوبر: علم على ضرب من الكماة.

٤- كل منهما يقع الحال منه؛ أما علم الشخص فلأنه معرفة لفظًا ومعنى، فلا يحتاج إلى مسوغ، فكما تقول: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، تقول: هذا أسامةُ مقبلًا، يقول **ابن السراج**:" فعلى هذا تقول: هذا ابنُ آوى مقبلًا، ولا تصرف (آوى)؛ لأنه معرفة؛ ولأنه على وزن "أفعلَ" وتنصب (مقبلًا) كما نصبته في قولك: هذا زيدٌ مقبلًا"(١).

٥- كل منهما يُبتدأ به؛ وذلك لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ، وكذلك كل منهما يوصف بالمعرفة، فنقول: جاءَ زيدٌ الشجاعٌ، كما تقول: فرَّ ثُعالةُ الجبانُ.

٦- كل منهما يقبل بلفظه التثنية والجمع، يقول أبو حيان:" وقد جمعوا الأعلام الجنسية، كما جمعوا الأعلام الشخصية، فقالوا: الأسامتان، والأسامات، وينبغي أن يكون ذلك بالنظر إلى الشخص الخارجي، لا إلى الكلى الذهني؛ لاستحالة ذلك فيه"(٢).

لكن ينبغي أن نعلم أن تثنية العلم عمومًا أو جمعه جمع مذكر سالمًا مما لا يقبله القياس النحوي، وإن قبله لفظُ العلم؛ لأنه حال التثنية أو الجمع يكون معرفًا بأل وليس بالعلمية.

**أوجه الاختلاف بينهما:**

١-علم الشخص اسمٌ يعين مسماه مطلقًا، في حين يعين علم الجنس مسماه تعيينًا يشبه المعرف بأل الجنسية أو الحضورية؛ لذا يقال:" علم الشخص لا يستعمل إلا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية"(٣).

٢- علم الشخص معرفة لفظًا ومعنىً، في حين يكون علم الجنس معرفة لفظًا ونكرةً معنى؛" لأنه شائع في أمته لا يختص به واحد دون الآخر"(٤)، ومن ثم كان " تعريفها لفظيًا، وهي في المعنى نكرات؛

(١) - ينظر: الأصول ١/ ١٥٦، وابن آوى: حيوان فيه شبه بالذئب والثعلب كريه الرائحة.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٠١.

(٣) - ينظر: حاشية يس على التصريح ١/ ١٢٤.

(٤) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤١.

لأن اللفظ وإن أطلق على الجنس، فقد يطلق على أفراده ولا يخص شخصًا بعينه"[١].

٣- علم الشخص يُطلق على أولي العقل من المذكر والمؤنث، ويُطلق - كذلك - على ما يُؤلف من القبائل، والبلاد، والخيل، والكلاب كما مُثل له، في حين يُطلق علم الجنس على أمور ثلاثة: أحدها: أعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات، وثانيها: أعيان تؤلف لكنها مجهولة، وثالثها: أمور معنوية كما مر.

٤- علم الشخص يُعنى بتعريف الأفراد، أو الآحاد العاقلة، أو المخالطة لما يعقل، في حين لا يعنى علم الجنس بتعريف الآحاد، وإنما يُعنى غالبًا بتعريف الجنس أو الحقائق الكلية العامة لما لا يعقل[٢].

٥- علم الشخص له ألفاظ يكنى بها عنه، مثل: فُلان وفُلانة، وعلم الجنس له ألفاظ يكنى بها عنه مثل: غُلان وغُلانة، يقول أبو حيان:" وفُلان كناية عن كل علم مذكر من أولى العقل، وفُلانة كناية عن كل علم مؤنث من ذوات العقل، وكذا أبو فلان، وأم فلانة كناية عن أبي بكر وأم بكر، ونحوهما، والغُلاَن والغُلاَنة كناية عن أعلام البهائم، نحو: لاحِق وسَكَاب، وفُلان وفُلانة علمان لا يُثنيان، ولا يُجمعان"[٣].

**الفرق بين علم الجنس واسم الجنس:**

إذا تقرر الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص، فإن علم الجنس كأسامة يشبه اسم الجنس كالأسد من حيث المعنى، وإنما يفترقان من عدة أمور:

١- علم الجنس معرفة لفظًا ولكنه نكرة معنى؛ ولذلك لا تدخل عليه أل، في حين يكون اسم الجنس كأسد نكرة لفظًا ومعنى، فتدخل عليه أل، لذلك لما عاملوا "أسدًا" معاملة النكرة، و"أسامة" معاملة المعرفة، دل ذلك على افتراق مدلوليهما[٤].

(١) - ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٢٢.

(٢) - ينظر: لأبي علي الشلوبين صـ١٨٨، ١٨٩.

(٣) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٣.

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٤- ١٢٥.

٢- أن اسم الجنس كأسد "موضوع للحقيقة الذهنية؛ من حيث هي هي؛ من غير اعتبار قيد معها أصلًا، و"أسامة" موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها، مع قطع النظر عن أفرادها"(١).

٣- اسم الجنس لا يُمنع من الصرف؛ لأنه نكرة، في حين علم الجنس يمنع من الصرف إذا اجتمع مع علميته سبب آخر، مثل: أسامة، فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

٤- يقع علم الجنس صاحب حال، فيقال: هذا أسامةُ مقبلًا، ولا يقال: هذا أسدٌ مقبلًا(٢).

**المطلب الثالث: تقسيم العلم باعتبار وضعه اللغوي.**

ينقسم العلم باعتبار وضعه اللغوي إلى منقول ومرتجل، **وقد** اختلف النحاة في هذا التقسيم، فذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير، ولا يضر جهل المعنى الأصلي لما يظن أنه مرتجل منها مثل (أُدَد) الذي هو علم من الود من مادة (ودد) فأصل همزته الواو(٣).

وذهب الزجاج إلى أن الأعلام كلها مرتجلة، وموافقة بعض الأعلام وصفًا أو غيره إنما هي مجرد اتفاق غير مقصود(٤).

وذهب ابن السراج إلى "أن اسم العلم على ثلاثة أضرب: إما أن يكون منقولًا من نكرة أو مشتقًا منها أو أعجميًا أعرب، فأما المنقول: فعلى ضربين: أحدهما من الاسم والآخر من صفةٍ، أما المنقول من الاسم النكرة فنحو: (حجر وأسد) فكل واحد من هذين نكرة في أصله، فإذا سميت به صار معرفة وأما المنقول من صفة فنحو: (هاشم وقاسم وعباس وأحمر)؛ لأن هذه أصولها صفات، تقول: مررتُ برجلٍ هاشم، ورجلٍ قاسم، وبرجلٍ عباس، وأما الأسماء المشتقة: فنحو: (عمر وعثمان) فهذان

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٤.

(٢) - ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٢٤.

(٣) - ينظر: الكتاب ٣/ ٤٦٤، وارتشاف الضرب ١/ ٤٩٦، وأوضح المسالك ١/ ١٣١- ١٣٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٦.

(٤) - ينظر رأي الزجاج في: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٦، وأوضح المسالك ١/ ١٣١.

مشتقان من عامر وعاثم وليسا بمنقولين؛ لأنه ليس في أصول النكرات عثمانٌ ولا عُمرٌ إلا أن تريد جمع عُمرة، فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك"[١].

**وذهب أبو حيان** إلى أن الأقسام ثلاثة: فالعلم منه منقول، ومنه مرتجل، ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل، وهو الذي علميته بالغلبة كالثريا والدِّبران وابن عمر[٢]، **وتابعه السيوطي** في ذلك[٣].

**وذهب أكثر النحاة إلى أن العلم ينقسم باعتبار وضعه اللغوي قسمين:**

١- منقول.

٢- مرتجل.

**وهذا التقسيم هو الذي نرتضيه؛ لذا سنفصل القول فيه فيما يلي:**

**١- المنقول:**

وهو الغالب في الأعلام، وقد عُرف بتعريفات كثيرة؛ منها:" ما حُفظ له اصل في النكرات، وقيل: ما سبق له وضع في النكرات"[٤]، ومنها أن المنقول: ما استعمل قبل العلمية لغيرها"[٥]. وهذا التعريف الأخير أوضح وأعم، ويمكن أن يندرج فيه العلم بالغلبة؛ لأنه استعمل قبل العلمية استعمالًا آخر ثم غلب استعماله على علم معين واشتهر به.

ويكون النقل من أمور كثيرة حصرها البعض في ثلاثة عشر نوعًا باستقراء كلام العرب، فقد نقل السيوطي: " العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعًا: المنقول عن مركب( كتأبط شرًا وشاب قرناها)، أو عن الجمع نحو: (كِلاب وأنْمار)، وعن التثنية نحو: (ظَبيان)، وعن مصغر (كعُمير وسُهيل وزُهير وحُريث)، وعن منسوب (كربعي وصيفي)، وعن اسم عين (كثور وأسد) لحيوانين، وجعفر

(١) - ينظر: الأصول ١/ ١٤٩- ١٥٠.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٧، والدبران: علم على الكواكب التي تدير الثريا.

(٣) - ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٧١.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٦.

(٥) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٥.

لنهر، وعمرو لواحد عمور الأسنان، فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدري: زاد وآس إياسًا : أعطى، وليس هو مصدر أيس مقلوب يئس؛ لأن المقلوب يأتي على الأصل وعن اسم الفاعل (كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة)، وعن اسم مفعول (كمسعود ومظَفِّر)، وعن صوت كبَبَّة، وعن الفعل الماضي( كشمَّر وبذّر وعثّر وخضّم) ولا خامس لها على هذا الوزن، وكعسب، وعن المضارع( كيزيد ويَشكر وتَغلب ويَعمر)، وعن الأمر : وقد جاء عنهم في موضعين :

أحدهما : سمّي بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم : (إصمت) لواد بعينه.

والثاني : مع الفاعل في قولهم : (أطْرقا) لموضع معيّن "[١]، وزاد السيوطي نوعين آخرين هما: "المنقول من صفة مشبهة (كخَديج وخَديجة وشيخ وعَفيف)، ومن أفعل التفضيل كأحمد، فإنه أولى من نقله من المضارع"[٢].

ويمكن النقل من الجملة الاسمية قياسًا على المنقول من الجملة الفعلية " كزيد منطلق، وليس بمسموع، ولكن النحاة قاسوه"[٣].

ويمكن أن نضيف إلى هذا النوع: الأعلام المنقولة عن المركب الإضافي، (كعبد شمسٍ وأبي قُحافة)، والأعلام المنقولة عن المركب المزجي(كبَعلبك وحضْر موت وقَالي قلا).

(١) - ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٥٢.

(٢) - ينظر: السابق ٢/ ٥٢.

(٣) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٥.

٢- **المرتجل**:

وهو من الارتجال بمعنى الابتكار والأصالة، وعرفه الشلوبيني بأنه " ما ليس له أصلٌ في النكرات بلفظه"[١]، وعرفه ابن مالك في الكافية[٢]:

وإنْ خَلا من سابقِ استعمالِ كمذحجٍ فانسبْه لارتجالِ

وعرفه ابن هشام بقوله:" ما استعمل من أول الأمر علمًا، كأُدَد لرجل، وسعاد لامرأة"[٣].

وتعريف ابن هشام أدق؛ لأنه يشمل الأعلام المنقولة من علم الجنس كأسامة إذا سمي به شخص، ولا عبرة بهذا النقل؛ لأنه تم من العلمية إليها.

ويمكن أن نضيف إلى هذا النوع من الأعلام المرتجلة تلك الأعلام المنقولة عن الأعجمية قديمًا مثل: (إبراهيم وإسماعيل ويعقوب)؛ لأنها استعملت من أول أمرها أعلامًا.

**هل العلم المعدول كعمر منقول أو مرتجل؟**

اختلف النحاة في هذا النوع من الأعلام مثل: عُمر وزُفر، ونقل السيوطي عنهم ثلاثة أقوال:" أحدها: أنه مشتق من المعدول عنه، فعلى هذا يكون منقولًا، والثاني: أنه مرتجل غير مشتق؛ لأن اللفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نُقل عنه، وليس وزن المعدول موافقًا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولًا، والثالث: أنه ليس منقولًا على الإطلاق ولا مرتجلًا على الإطلاق؛ بل هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافق المعدول عنه"[٤].

**وأرجح** الآراء – في نظري- هو الثاني؛ لأنها استعملت من أول الأمر أعلامًا، فهي من قبيل العلم المرتجل.

(١) - ينظر: التوطئة صـ١٩٠.

(٢) - ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٧.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣٠.

(٤) - ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٧١.

**المطلب الرابع: تقسيم العلم باعتبار صورته اللفظية.**

ينقسم العلم بهذا الاعتبار قسمين:

(أ) **مفرد**: وهو ما ليس مركبًا مثل: زيد وأُدد وهند وسعاد.

(ب) **مركب: وهو ثلاثة أنواع:**

١- مركب إسنادي: وهو " كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، كبرقَ نحرُه وشابَ قرناها"[١]، والمسموع فيه أن يكون في الجملة الفعلية، لكن النحاة قاسوه في الجملة الاسمية كزيد منطلقٌ كما مر.

٢- مركب إضافي: وهو "كل اسمين نُزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله"[٢].

وهذا النوع هو الغالب في الأعلام المركبة، ويكثر في الكنى(كأبي بكر وأم خالد)، ويأتي من غير الكُنى مثل: عبد الله؛ لذا يقول **ابن مالك**:

وشاعَ في الأعلامِ ذو الإضافة كعبدِ شمسٍ وأبي قحَافة[٣]

٣- مركب مزجي: وهو "كل كلمتين نُزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء"[٤]، مثل: بعْلبك وحضْر موت لبلدين، ومعدِي كرب لرجل وقَالي قلا لمكان.

وقد جعل بعض النحاة المركب العددي كخمسةَ عشر من هذا النوع، وإن كان تعريف المزجي لا يتناوله بحسب الظاهر[٥].

---

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٦- ١١٧.

(٢) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٩.

(٣) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ ١٤.

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٨.

(٥) - ينظر: حاشية يس على التصريح ١/ ١١٦.

**المطلب الخامس: تقسيم العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدمها.**

ينقسم العلم من هذا الاعتبار أقسامًا ثلاثة:

١- الكُنية[١]: وهي " كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر" بن أبي قُحافة رضي الله عنه، "وأم كلثوم" بنت النبي صلى الله عليه وسلم".

٢- اللقب: وهو "كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته" [٢]، فمثال ما أشعر برفعة مسماه (زينُ العابدين) فإنه لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ومثال ما أشعر بضعة المسمى (أنف الناقة) فإنه لقب جعفر بن قريع... وهو: أبو بطن من سعد بن زيد مناة، وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه، ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره، فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب، فلما مدحهم الحطيئة[٣] بقوله:

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهم ومن يسوّي بأنفِ الناقةِ الذَنبا"[٤]

صار اللقب مدحًا"[٥].

والفرق بين الكُنية واللقب في المعنى" أن اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية فإنه لا يُعظم المكنى بها؛ بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطبها بأسمائها، وقد يُكنى في الصغر تفاؤلًا لأن يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك"[٦].

(١) - بضم أولها وكسره، وجمع الأولى كُنى بالضم، والثاني: كِنى بالكسر.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣٣، وشرح التصريح ١/ ١٢٠.

(٣) - البيت من البسيط وهو للحطيئة في ديوانه صـ١٧، وذنب الحيوان: ذيله.

(٤) - ينظر: شرح التصريح ١/ ١٢٠.

(٥) - ينظر: شرح التصريح ١/ ١٢٠.

(٦) - ينظر: حاشية يس على التصريح ١/ ١٢٠.

٣- الاسم: وهو ما ليس كُنية ولا لقبًا؛ بل يقصد به دلالته على الذات المعينة دون وصف لها كمحمدٍ وعليٍ وزيدٍ إلى غير ذلك.

**حكم الترتيب بين الاسم واللقب والكُنية**

نص علماء النحو على أنه إذا اجتمع اسم ولقب، فإن الاسم يقدم على اللقب غالبًا، فتقول: زيدُ زينُ العابدين أو أنفُ الناقة؛ وذلك " لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولًا من اسم غير إنسان كـ(بطة) فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره؛ ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم، والنعت لا يُقدم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه".

**وذكروا أن اللقب لا يتقدم على الاسم إلا في أحد موضعين:**

الأول: الشعر، كما في قول أوس بن الصامت رضي الله عنه:

أَنَا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ(١)

فقدم اللقب وهو "مزيقيا" على الاسم وهو "عمرو"، وذلك خاص بالشعر، وسبب جريان هذا اللقب على عمرو" أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين، فإذا أمسى مزقهما، كراهية أن يلبسهما ثانيًا، وأن يلبسهما غيره"(٢).

الثاني: إذا كان اللقب مشتهرًا عن الاسم، فيجوز تقدم اللقب لاشتهاره، وهذا أمر مألوف ومعروف بيننا، فكثير من الناس اشتهر بلقبه بين معارفه، ولا مانع من تقدم لقبه على اسمه حينئذ، كما في قوله تعالى:(إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) (٣).

**وأما الترتيب بين الكنية وغيرها**، فقد ذكر النحاة أنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب، فيجوز أن تقدم الكنية على الاسم، كما في قول أعرابي مخبرًا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

---

(١) - البيت من الوافر في ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٨، وشرح الأشموني ١/ ١١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٦، والمقاصد النحوية ١/ ٣٩١.

(٢) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢١.

(٣) - سورة آل عمران آية رقم: ٤٥.

أَقْسَـــمَ بِـاللهِ أَبُـو حَـفـصٍ عُـمـرْ مَـا مَسَّـــهَـا مِـنْ نَـقَـبٍ وَلاَ دَبَـرْ[1]

حيث قدم الكنية (أبو حفص) على الاسم (عمر) وذلك جائز.

كما يجوز أن يُقدم الاســم على الكنية، فيقال: عمرُ أبو حفصٍ، أو الكنية على اللقب في قولك: تولى أبو حفصٍ الفاروقُ الخلافة، أو العكس فيُقدم اللقب على الكنية، كما في قولك: تولى الفاروقُ أبو حفصٍ الخلافةَ.

**المطلب السادس: العلم بالغلبة.**

ســبق القول عند الحديث عن تقســيم العلم إلى منقول ومرتجل أن بعض النحاة كأبي حيان والســيوطي جعل العلم بالغلبة قســمًا ثالثًا، لا هو منقول ولا هو مرتجل، وهنا أوضــح هذا النوع من الأعلام وما يختص به.

**تطلق الغلبة** على " تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقًا، كتخصيص عبد اللهِ بابن عمر، والكعبةِ بالبيت، ومصنفِ سيبويه بالكتاب"[2].

وأما ذو الغلبة " فهو الاســم الذي اشــتهر به بعض ماله معناه اشــتهارًا تامًا، يمنع من الشــركة في ذلك المعنى إذا ذكر"[3].

وقد ذكر سيبويه أن" مما يصير علمًا بالغلبة ابنُ الصَّعِق[4]، والنجم (علم للثريا)، وابنُ رَأْلان،

(١) - ينظر:أوضح المسالك ١/ ١٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢١، والرجز لرؤبة في شرح المفصل ٢/ ٢٧٢؛ وليس في ديوانه، ونقب البعير: رق خفه، ودبر البعير: جرح الدابة، فجر: حنث في يمينه.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٦.

(٣) - ينظر: السابق ١/ ٤٩٩.

(٤) - قال السيرافي: " الصعق رجل من بني كلاب، وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته، فعرف بالصعق، وغلب عليه، وشهر به حتى إذا ذكر الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره فيمن أصابته صاعقة، ثم عرف بعض أولاده بابن الصعق حتى إذا ذكر ابن الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره إلا ببيان... وكذلك إذا قيل: ابن رألان، علم أنه جابر بن رألان الطائي السنبسي، ولا يذهب الوهم إلى ابن آخر لرألان، وكذلك سويد بن كراع العُكلي". ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه٢/ ٤٢٩.

وابنُ كُرَاع علم لإنسان واحد"[١].

**وقد اختلف النحاة** في علمية هذا النوع من الأسماء، فقيل: هو علم، وهو اختيار ابن مالك في قوله:

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَةْ[٢]

**والشلوبيني** بقوله: " وقد يكون العلم غير علم في أصل وضعه، ولكنه يصير علمًا بالغلبة"[٣]، وهو- كذلك- اختيار الشيخ خالد الأزهري[٤].

وقيل: ليس بعلم؛ بل أجري مجرى العلم، وهو اختيار ابن عصفور[٥]، **وأرجح** كون العلم بالغلبة من الأعلام، وقد سبق ذكر كونه من العلم المنقول.

**ويأتي علم الغلبة على نوعين:**

الأول: أن يكون مضافًا كابن عمر وابن عباس، فهما " ليسا في الأصل لمخصوص من بني عمر ولا من بني العباس، ولكن لمن بينك وبين مخاطبك فيه تعارف منهم، واستعمل على ذلك في عبدي الله حتى غلب عليهما؛ بحيث يُطلقان فلا يفهم منهما غيرهما"[٦].

ومن هذا النوع" ابنُ رَأْلان، وابنُ كُراع علم لإنسان واحد"[٧].

الثاني: أن يكون بالألف واللام، كالصَّعِق والنجم في الثريا؛ إذ أصلهما للمعهود من النجوم، أو ممن أُصيب بالصاعقة، واستعمل كذلك في الثريا، وفي هذا المخصوص كثيرًا حتى غلب عليها؛ بحيث

(١) - ينظر: الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٢) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ١٦.

(٣) - ينظر: التوطئة صـ ١٩٠.

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٥٣.

(٥) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٩.

(٦) - ينظر: التوطئة صـ ١٩٠.

(٧) - ينظر: الكتاب ١/ ٢٦٧.

يطلقان فلا يُفهم منهما غيرهما"[١].

وذكر سيبويه أن "الدَّبران والسِّمَاك والعَيُّوق مما يلزمه الألف واللام"[٢]، ومن ذلك أيضًا قولهم: العقبة لعقبةِ منى، والبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والأعشى لأعشى همدان.

**وأرى** أن دخول الألف واللام على هذا النوع غالب وليس بلازم، قال أبو حيان[٣]:" ويجوز حذفها قالوا: (هذا العَيُّوق طالعًا) وهذا عَيُّوق طالعًا، وقالوا: الدَّبران ودَبران، وقالوا: (إن لنا العُزّى ولا عُزّى لكم)"[٤].

وقد يكون حذف (أل) واجبًا إذا نُودي العلم أو أضيف؛" لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان (أل) هذه"[٥]، وذلك كما في قولك: يا أعشى باهلة، أو أعشى تغلب.

(١) - ينظر: التوطئة صـ ١٩٠.

(٢) - ينظر: الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٣) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٩.

(٤) - من قول أبي سفيان في غزوة أحد فرد عليه عمر بن الخطاب " الله مولانا ولا مولى لكم" ينظر: حلية الأولياء للأصبهاني ١/ ٣٩.

(٥) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٥٣.

## المبحث الثاني: الخصائصُ النحوية للعلم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الخصائصُ النحوية للفظ الجلالة.

المطلب الثاني: الخصائصُ النحوية للعلم مطلقًا.

المطلب الثالث: الخصائصُ النحوية التي يشترك فيها العلم مع غيره.

**المطلب الأول: الخصائص النحوية للفظ الجلالة.**

تكلم العلماء في لفظ الجلالة من عدة وجوه:

تكلموا عن الألف واللام فيه، ولكنهم اختلفوا حال كونها حرف تعريف أو للتعظيم، أو هي دالة على معنى آخر، أو هل هي من الكلمة نفسها؟

وتكلموا كذلك في اشتقاق اللفظ الكريم؛ أهو مشتق أو ليس مشتقًا؟ وإن كان مشتقًا فمن أي شيء اشتق؟

**والذي يهمنا هنا إثبات ما يختص به اللفظ الكريم من خصائص نحوية، وهي على النحو التالي:**

١- يختص لفظ الجلالة بأن تاء القسم لا تستعمل إلا معه، فيقال: تاللهِ لأُكرمنّك، وقد تأتي مع (رَبّ) مضافًا إلى الكعبة أو لياء المتكلم(١).

يقول ابن أبي الربيع: "وأما التاء فهي بدل من الواو، ولا تبدل منها قياسًا إلا في اسم الله تعالى"(٢).

٢- يختص -كذلك- بأنه تلحقه اللام في التعجب" فتقول: لِلهِ لأكرمنّك، وهذا لا يكون إلا مع الاسم المعظم"(٣).

يقول ابن أبي الربيع:" وأما اللام فلا تكون إلا مع التعجب، ولا تدخل اللام إلا مع اسم الله – عز

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠.

(٢) - ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٥٣٥، ٥٣٦.

(٣) - ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٣٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١١.

وجل- والفعل محذوف، وهي مع ذلك قليلة"[١].

٣- ويختص – كذلك- بجواز قطع همزته في النداء، فتقول: يا أَللهُ، وهذه الهمزة لا تثبت في الوصل في شيء من الكلام إلا في النداء[٢].

٤- يختص – كذلك- بجواز إلحاق الميم المشددة آخر هذا الاسم الكريم عوضًا عن حرف النداء (يا) [٣]، والأكثر " في كلام العرب أن تحذف (يا) وتزاد الميم المشددة عوضًا منها، فقالوا: اللهم، وهكذا جاء في القرآن، ولم يجيء يا الله"[٤].

٥- ويختص – كذلك- بأن العرب عوضت عن حرف القسم مع اللفظ الكريم في ثلاثة مواضع:

" أحدها: ألف الاستفهام جعلوها عوضًا من الخافض، فخفضوا بها فقالوا: آللهِ لأخرجنَّ؟ فلا تقول العرب: أوَالله لتفعلَنّ؟

الثاني: ها التنبيه، وذلك نحو قولهم: إيْ هاللهِ لتفعلنَّ كذا، ولا يجوز أن تقول: إيْ هاواللهِ؛ لأن العرب عوضت (ها) من حرف القسم، فلا يظهر أحدهما مع الآخر، فمتى ظهر أحدهما زال الآخر.

الثالث: قطع ألف الوصل، فتقول: أفألله لتفعلنَّ كذا، ولا يجوز أفواللهِ لتفعلنّ، ولا تقطع الهمزة"[٥].

٦- ومنها اختصاص لفظ الجلالة بتفخيم لامه إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، نحو: قالَ اللهُ وقالُوا اللّهم، وهذا لا يكون في غير هذا الاسم المعظم[٦]، يقول **ابن الجزري**:" أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على

(١) – ينظر: الملخص ١/ ٥٣٦.

(٢) – ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٣٤.

(٣) – ينظر: الكتاب ١/ ٨، ٣١٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٠١، والتبيين صـ٤٤٩، والإنصاف مسألة رقم ٤٧ صـ ٣٤١- ٣٤٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٠، والبسيط ٢/ ٣٩٤، وشرح المفصل ٢/ ١٦، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧٢.

(٤) – ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٤٥٨.

(٥) – ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٣٣، ٩٣٤، والملخص ١/ ٥٣٧.

(٦) – ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٣٤.

تغليظ اللام من اسم الله تعالى إذا كان بعد فتحة، أو ضمة سواء كان في حالة الوصل، أو مبدوءًا... فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها"[١].

٧- يجوز حذف حرف الجر مع بقاء الجر في لفظ الجلالة، ومنه قولهم: لاهِ أبوك، أراد لِلهِ أبوك، فحذف حرف الجر وأحد اللامين[٢].

٨- "لا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صور نص عليها النحاة: إحداها: اسم الله تعالى، تقول: (يا أللهُ) بإثبات الألفين، و(يَللَّه) بحذفهما، و(ياللهُ) بحذف الثانية فقط... الثانية: الجمل المحكية؛ نحو: (يا المنطلق زيد)؛ فيمن سمي بذلك... الثالثة: اسم الجنس المشبه به، كقولك: (يا الخليفةُ هيبةً)، الرابعة: ضرورة الشعر..." [٣].

وقد ذكر ابن مالك بعض هذه الصور بقوله:

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيَّ الْجُمَلْ[٤]

فأما الجمع بين (يا وأل) في غير ما ذكر من المواضع، فلا يجوز إلا بأن نأتي بشيء نتوصل به إلى نداء ما فيه (أل) كأي أو أية أو هذا أو هذه، فنقول: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيتها المرأةُ، ويا هذا الرجلُ، ويا هذه المرأةُ.

(١) - ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ١١٥.

(٢) - ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٣٤، ٩٣٥.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٢- ٢٤.

(٤) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ٥٠.

**المطلب الثاني: الخصائص النحوية للعلم مطلقًا.**

**١- عدم اقترانه بأل المعرفة:**

لما كان العلم نوعًا من أنواع المعارف فإنه لا يقترن بأل التي تفيد التعريف؛ وذلك حتى لا يجتمع مُعرفان على مُعرَّف واحد، وقد سبق القول بأن المعرفة لا تقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة فيها التعريف.

ولقد ذكر **ابن هشام** في المغني[١] أن (أل) ترد في العربية على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين والثاني: أَن تكون حرف تعْريف، وَهِي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منهما ثَلاثة أَقسام،

فالعهدية: إِمَّا أَن يكون مصحوبها معهودًا ذكريًا نَحْو: (كَمَا أرسلنَا إِلَى فِرْعَوْن رَسُولا فعصى فِرْعَوْن الرَّسُول) [٢] أَو معهودًا ذهنيًا نَحْو: (إِذْ هُمَا فِي الْغَار) [٣] أَو معهودًا حضوريًا نحو: جاءني هذا الرجلُ، والجنسية إِمَّا لاستغراق الْأَفراد نحو: (وَخُلق الْإِنْسَانُ ضَعِيفا)[٤]،أَو لاستغراق خَصائص الْأَفراد نَحْو:(زيدٌ الرجلُ علمًا) أَو لتعريف الْمَاهِيّة نَحْو: (وَجَعَلنَا مِنْ المَاءِ كلَّ شَيْءٍ حَيّ)[٥].

**وواضح من هذا أن (أل) الموصولة و (أل) المعرفة لا علاقة لهما بالدخول على العلم إلا إذا قُصد تنكيره؛ وذلك في موضعين:**

أ- إذا قصد تنكيره تقديرًا لإطلاقه على الجنس، فحينئذ يعرف بالألف واللام؛ وذلك بعد نعم وبئس فتقول: نعمَ العمرُ عمرُ بنُ الخطاب، وبئس الحجاجُ حجاجُ بنُ يوسف.

ب-إذا قصد تنكيره حقيقة؛ وذلك عند تثنيته أو جمعه، فحينئذ يسلب تعيين العلمية، ويعرف بالألف

(١) - ينظر: مغني اللبيب ١/ ٤٩-٥٢، وقد تصرفت في اختصار كلام ابن هشام.

(٢) - سورة المزمل آية رقم: ١٥.

(٣) - سورة التوبة آية رقم: ٤٠.

(٤) - سورة النساء آية رقم: ٢٨.

(٥) - سورة الأنبياء آية رقم: ٣٠.

واللام، كما تقول: الزيدان أو الزيدون، قال **أبو حيان**:" وقد ينكر العلم تحقيقًا نحو: رأيت زيدًا من الزيدِين، أو تقديرًا نحو: لا قريشَ بعد اليوم، فيُجْرى مجرى النكرات، ويُسلب التعيين بالتثنية والجمع، فيجبر إذا أريد التعريف بأل نحو: قام الزيدانِ أو الزيدونَ لمن سُمي بزيد"(١).

**وأما الوجه الثالث** من أوجه (أل) كما ذكرها ابن هشام فهي الزائدة، وهذه هي التي تدخل على بعض الأعلام، وهي نوعان:

أ- زائدة لازمة، وتدخل على بعض أنواع العلم كالعلم المنقول مثل: النضر، أو العلم المرتجل كالسموأل، أو العلم بالغلبة مثل: الكتاب لكتاب سيبويه، أو البيت للكعبة، ويمثل لها **ابن هشام** بقوله:" كالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمانِ واللاتِ والعُزى، أَو لارتجالها كالسموأل، أَو لغلبتها على بعض من هيَ لهُ في الأصل كالبيتِ للكعبة، والمدينةِ لطيبة، والنجمِ للثريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد"(٢).

ب-زائدة غير لازمة، وهي نوعان:

الأول: نوع يكثر دخوله على الأعلام في الفصيح، وهي "الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله، كحارثٍ وعباسٍ وضحاكٍ، فتقول فيها: الحارث والعباس والضحاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو: محمد ومعروف وأحمد؟"(٣).

يقول أبو حيان:" والمنقول من صفة: كحسن وعباس، أو مصدر كفضل، أو اسم عين كليث، وخِرنق إن لمحت فيه الأصل دخلت عليه (أل)، أو لم تلمح استدمت تجريده منها"(٤).

الثاني: نوع آخر يقل دخوله على العلم، ويختص ذلك بالشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٠.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب ١/ ٥١.

(٣) - ينظر: السابق ١/ ٥١.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٩.

باعد أَمَّ العَمْرِو من أسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا[1]

حيث دخلت (أل) الزائدة غير اللازمة على (العمرو) شذوذًا.

وقد عُلم مما تقدم أن (أل) الموصولة لا تدخل على العلم مطلقًا، وأما المعرفة فتدخل على العلم حال تنكيره، وأما الزائدة فتزاد على العلم زيادة لازمة في مواضع وغير لازمة في مواضع أخرى.

**٢- لا يضاف العلم إلا عند خروجه عن العلمية، أو عند قصد تخصيصه:**

لما كانت الأعلام معارف فإنها لا تضاف لتكتسب التعريف من المضاف إليه، وذلك حتى لا يجتمع مُعرفان على مُعَرف واحد، لكن النحاة نصوا على جواز إضافتها في أحد موضعين:

الأول: إذا خرج العلم عن العلمية، ذكر النحاة[2] أنك" إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفًا إضافيًا، وجرى مُجرى أخيك وغلامك في تعريفهما بالإضافة كقوله:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النِّقَا رأسَ زيدِكم بأبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَين يَمانِ[3]

الثاني: إذا قُصد تخصيصه، وذلك كما في إضافة الاسم إلى اللقب، وقد أوجب جمهور البصريين إضافة الاسم إلى اللقب إن كانا مفردين (كسعيد كرز)، وقد عبر ابن مالك عن هذا بقوله:

وإنْ يكونا مفرديْنِ فأضِفْ حتمًا وإلاَّ أتبع الذي رَدِفْ[4]

وقد ذهب بعض النحاة إلى منع إضافة الاسم إلى اللقب؛ لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه.

---

(١) - البيت من الرجز المشطور قاله أبو النجم العجلي، والمعنى: ما أبعدني عن أم عمرو وأبعدها عني وأنا أسير حبها - إلّا هؤلاء الذين يقفون على أبواب قصرها يحرسونها ويمنعون أي قادم إليها. ينظر البيت في: شرح المفصل ١/ ١٢١، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٣٧، ومغني اللبيب ١/ ٥٢، وتمهيد القواعد ٢/ ٦٢٠، والمقاصد الشافية ١/ ٥٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٣١١.

(٢) - ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١١٣، ومغني اللبيب ١/ ٥٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٥٣.

(٣) - البيت من الطويل، ونسب لرجل من طيء في المقاصد النحوية ٣/ ١٢٩٧. والنقا بالكسر: الكثيب من الرمل، والتعريف للعهد، وأراد باليوم: الوقعة والحرب التي كانت عند النقا، وهذا معنى قولهم: أيام العرب. والأبيض: السيف. والماضي: النافذ بالقطع. والشفرة بفتح الشين: حد السيف.

(٤) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ١٤

**والحقيقة** أن إضافة الاسم إلى اللقب من إضافة المسمى إلى الاسم، " فمعنى: جاءني سعيدُ كرزٍ بالإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أُوّل الأول بالمسمى والثاني بالاسم؛ لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المُسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ"(١).

**٣- العلم لا يُثنى ولا يُجمع:**

أما التثنية فمن شـــروط الكلمة التي تُثنى التنكير، ومن ثم " فلا يُثنى العلم باقيًا على علميته؛ بل يُنكر ثم يُثنى "(٢).

يقول ابن أبي الربيع:" ومتى أردت تثنية المعرفة فلا بد من تنكيرها، نحو: زيد، تقول: زيدان، فلم تُثن حتى جعلت زيدًا مثل: رجل، والدليل على ذلك دخول الألف واللام عند إرادة التعريف، وإن لم ترد التعريف قلت: زيدان"(٣).

هذا في العلم المفرد، وأما العلم المركب فهو – أيضًـــا- لا يُثنى؛ لأن من شـــروط التثنية عدم التركيب:

أما العلم المركب تركيبًا إســناديًا فلا يُثنى اتفاقًا بين النحاة، ومن ثَم " لا يجوز تثنية تأبط شـــرًا، ولا بَرقَ نحرُه، ولا ذَرا حبًا، ولا بد أن تقول: جاءني تأبطَ شـــرًا، أو تقول: جاءني رجلان اســم كل واحد منهما تأبط شـــرًا؛ لأن التثنية لا بد من أن تُغير بالعوامل... والإعراب لا يدخل الجمل" (٤)؛لأنها تقدر عليها الحركات كما سيجيئ.

كذلك لا يُثنى العلم المركب تركيبًا مزجيًا على الأصـــح، وأما المركب تركيب إضـــافة مع الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن المضاف إليه، فيقال: عبدا الله (٥)، أي: أن العلم لا يقبل لفظه التثنية

(١) – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٧.

(٢) – ينظر: البسيط ١/ ٢٤٦.

(٣) – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٧.

(٤) – ينظر: البسيط ١/ ٢٤٥، والملخص ١/ ٦٣١.

(٥) – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٦.

وهو في حال العلمية.

أما جمع المذكر السالم فإن النحاة اشترطوا شروطًا عامة فيما يجمع هذا الجمع من اسم أو صفة، أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يُجمع نحو "طلحة" و"علاَّمة"، الثاني: أن يكون لذكر، فلا يُجمع نحو "زينب" و"حائض"، الثالث: أن يكون لعاقل، فلا يُجمع نحو "واشق" علما لكلب، و"سابق" صفة لفرس"[١].

**واشترط النحاة** – كذلك– أن يكون العلم غير مركب تركيبًا إسناديًا أو مزجيًا[٢].

أما المركب تركيبًا إسناديًا نحو: (برقَ نَحرُه) علمًا، فلا يُجمع اتفاقًا؛ لأن المحكي لا يُغير، وقد ذكر سيبويه أن الاسم إذا كان محكيًا لم يُثن ولم يُجمع، ولا يُحقر ولا يُرخم، ولا يُضاف إلى الياء[٣].

وأما المركب تركيبًا مزجيًا، نحو: "معدي كرب" ونحو: سيبويه، فلا يُجمع جمع مذكر سالمًا على الأصح فيهما، تشبيهًا بالمحكي في التركيب. وقيل: يجوز مطلقًا، وقيل: إن خُتِم بـ"ويه" جاز، وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بـ"ويه"، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: سيبويْهون، ومنهم من يحذف "ويه" ويقول: سيبون"[٤].

**ولكن ما السبيل إلى جمع ما امتنع جمعه من الأعلام؟**

يقول أبو حيان:" وما امتنع جمعه كالمسمى بجملة، وما أشبهها أو بمجموع بالياء والواو والنون يتوصل إلى جمعه، إن كان يعقل (بذي) تقول: جاءني «ذوو تأبطَ شرًا»، و «ذوو إنّما» لرجلٍ يسمى إنّما، وذوو زيدين،... ومن منع جمع سيبويه، والمسمى بالمركب تركيب مزج قالوا: ذوو سيبويه، وذوو معدى كرب"[٥]، ويُقاس على هذا – أيضًا– تثنية ما امتنع تثنيته، فيُقال: جاءني ذوا تأبط

(١) – ينظر: أوضح المسالك ١/ ٧٤– ٧٥.

(٢) – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧١.

(٣) – ينظر: الكتاب ٢/ ٦٥،٦٧.

(٤) – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧١.

(٥) – ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢١٧.

شرًا، وذوا سيبويه، وذوا معدي كرب.

وأما المركب تركيبًا إضافيًا، فالمشهور عند البصريين جمع أول المتضايفين، فيقال في غلام زيد (علمًا): غلامُو زيدٍ؛ وغلامِي زيدٍ، وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا، فيقال: غلامُو الزيدين، وغلامِي الزيدِين؛ بكسر الدال فيهما"[١].

وأما جمع المؤنث السالم، أو ما يُسمى بالجمع بألف وتاء مزيدتين، فأجاز النحاة جمع العلم هذا الجمع قياسًا مطردًا، فقالوا: والمطرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علمًا لمؤنث مطلقًا، أو صفةً له مقرونة بالتاء، أو دالة على التفضيل نحو فضليات، أو علمًا لمذكر مقرونًا بالتاء، أو صفةً لمذكر غير عاقل كجبالٍ راسياتٍ، أو مصغرة كدريهماتٍ"[٢].

لكن ينبغي النص على أن العلم المؤنث أو العلم المذكر المقرون بالتاء عندما يُجمعان جمع مؤنث يتحولان إلى نكرة لشيوعهما؛ لذا يعرفان بأل، فيقال: الفاطمات والطلحات.

وأما جمع التكسير فالغالب فيه أنه لا يختص بالعقلاء، يقول **خالد الأزهري**:" هذا باب جمع التكسير، ويفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء: أحدها: أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص..." [٣].

**وخلاصة القول**: أن تثنية العلم أو جمعه يخرجانه عن تعريفه بالعلمية، فيصير نكرة شائعة.

٤- **جواز حكاية لفظه عند الحجازيين مع (من) الاستفهامية:**

الحكاية هي:" إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام[٤]، وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل وتختص بالقول، وحكاية المفرد: وتختص بالعلم، وحكاية حال المفرد: وتختص بـــ"أي"

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧١.

(٢) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٨٢.

(٣) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٩٩.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣١٩.

و"من" الاستفهاميتين"[١].

**ويهمنا** من هذه الأنواع ما يختص بالعلم، ولقد اختص العلم دون سائر أنواع المعارف – على المشهور بين علماء النحو– بحكاية لفظه مع (مَن)، يقول **الزجاجي**: " ولا يُحكى في هذا الباب غير الأسماء من الأعلام خاصة"[٢]، وهو مخصوص بلهجة الحجازيين، يقول سيبويه:" اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قالَ الرجلُ: (رأيتُ زيدًا): مَن زيدًا؟ وإذا قال: (مررتُ بزيدٍ) قالوا: مَن زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُ الله قالوا: منْ عبدُ الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيسُ القولين"[٣].

ويذكر سيبويه سبب هذه الحكاية بقوله:" وإنما حُكي مبادرة للمسئول، أو توكيدًا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به، والكُنية بمنزلة الاسم"[٤].

**ولقد اشترط النحاة** " أن تكون الحكاية بـ"مَنْ" دون "أيّ" لوجهين: أحدهما: كثرة استعمالهم لها دون "أيّ"... والثاني: أن "مَنْ" مبنية، لا يظهر معها قبح الحكاية؛ لسكونها على كل حال، بخلاف "أيّ"[٥].

**واشترطوا**– أيضًا– في جواز حكاية العلم عند الحجازيين مع(مَنْ) شروطًا ثلاثة:

أحدها: ألا تُسبق (مَنْ) بعاطف كالواو أو الفاء، وإلا لم يجز الحكاية حينئذ، فقد ذكر سيبويه: أنه إذا دخلت الواو والفاء في (من) لم يكن فيما بعده إلا الرفع[٦]، وقال ابن جني: فإن عطفت فقلت: ومن زيدٌ؟ أو فمن زيدٌ؟ رفعتَ مع العطف ألبتة"[٧].

---

(١) – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٨١.

(٢) – ينظر: الجمل في النحو صـ ٣٣١.

(٣) – ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٣.

(٤) – ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٢.

(٥) – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٣٨٥.

(٦) – ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٤.

(٧) – ينظر: اللمع صـ ٣٢٣.

ثانيها: ألا يُنعت العلم، فإن نعت لا يحكى، كما في قولك: من زيدُ الظريفُ؟ بالرفع جوابًا لمن قال: رأيتُ زيدًا الظريفَ، يقول سيبويه:" فأما منْ زيدٌ الطويلُ؟ فالرفع على كل حال"(١).

ثالثها: ألا يتيقن نفي الاشتراك في العلم، فإن تيقن نفي الاشتراك فيه لا تجوز حكايته، قال أبو حيان: "لعلم العاقل إن تيقن نفي الاشتراك فيه لم يحك، فمن قال: جاءَ الفرزدقُ، لا يقال له: منْ الفرزدقُ؟ لانتفاء الاشتراك فيه"(٢).

٥- **جواز ترخيمه في النداء:**

يطلق الترخيم في اللغة على التسهيل والتليين، ومنه قولهم: صوتٌ رخيم؛ أي: سهلٌ لين، واصطلاحًا: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وحده سيبويه بأنه حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا(٣).

**ومباحث باب الترخيم متعددة في النحو العربي، وسأقتصر منه على ما يختص به العلم فقط:**

**أولا: ترخيم المنادى:**

وهو حذف آخره تخفيفاً، وذلك مشروط عند النحاة بما يلي:

١- أن يكون معرفة، فلا يُرخم مثل: يا رجل.

٢- أن يكون غير مستغاث به، فلا يُرخم مثل: يا لَمحمد.

٣- أن يكون غير مندوب، فلا يُرخم مثل: وازيداه.

٤- ألا يكون مضافًا، فلا يُرخم مثل: يا أمير المؤمنين(٤)، وأجاز الكوفيون ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه تمسكًا بنحو قول الشاعر:

---

(١) - ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٤.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٢٤.

(٣) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٢٩.

(٤) - ينظرهذه الشروط في الكتاب ١/ ٣٣٠.

أَبَا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ[1]

أراد (أبا عروة) فحذف حرف النداء ورخمه.

٥- ألا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًا، فلا يُرخم مثل: تأبطَ شرًا، وقد ذكر سيبويه أن الحكاية لا تُرخم، نحو: تأبطَ شرًا وبرقَ نحرُه[2]، وهذا هو الذي عليه جمهور النحاة، فلا يجوز ترخيم الجملة عندهم" وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسًا على النسب، فإنه يجوز بحذف الثاني"[3].

**هل تُشترط العلمية في الترخيم؟**

قصر **الزجاجي** الترخيم على أواخر الأعلام قائلًا: " الترخيم: حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفًا، واعلم انه لا يرخم مضاف، ولا نكرة، ولا مضمر، ولا مبهم، ولا ما عاقب المضاف مما يضاف إليه؛ لأن هذه الأسماء جرت في النداء على أصولها"[4]، ومثل ذلك عند ابن **السراج** في قوله:" الترخيم: حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تخفيفًا"[5]، وجاء مثل ذلك عند الصيمري[6]، والحق أن هذا الأمر يحتاج إلى تفصيل على النحو التالي:

أولًا: إذا كان الاسم المراد ترخيمه مختومًا بتاء تأنيث، فإنه يُرخم مطلقًا، سواء أكان علمًا أم غير علم، وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل من ذلك.

ويُرخم ما ختم بتاء التأنيث بحذف تائه، فيقال في ترخيم (فاطمة وهبة وشاة):يا فاطم، ويا

(١) - البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد إلى قائل، ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ١٩٥، والإنصاف صـ٣٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٧، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٤.

(٢) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٢.

(٣) - ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٣١٢.

(٤) - ينظر: الجمل في النحو صـ١٦٨.

(٥) - ينظر: الأصول ١/ ٣٥٩.

(٦) - ينظر: التبصرة ١/ ٣٦٦.

جاري، ويا هب، ويا شـا، وقد ذكر سـيبويه أن "كل اسـم كان مع الهاء ثلاثة أحرف، أو أكثر من ذلك حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب"(١).

**ثانيًا: إذا كان الاسم المراد ترخيمه ليس مختومًا بتاء التأنيث، اشترط النحاة فيه - زيادة على ما مر- ما يلي:**

١-أن يكون علمًا، فلا يرخم غير العلم، مثل: إنسـان لمعين، فقد ذكر سـيبويه أنه " لا يُرخم من غير ما آخره الهاء إلا العلم"(٢)، وأجاز بعضـهم ترخيمه قياسًـا على قولهم: أطرقْ كرا، ويا صـاحِ، وهو قياس على شاذ(٣).

٢-أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، فلا يُرخم مثل: زيْد وحكَم على مذهب جمهور النحاة، وقيل: يجوز الترخيم في محرك الوسـط، فيقال: في (حسَـن وحكَم): يا حسَ، ويا حكَ، وهذا على رأي الفراء(٤)، وقيل: يجوز ترخيم محرك الوسط وساكنه على قول بعض الكوفيين(٥).

**كيفية الترخيم:**

أ- قد يُحذف من الاسـم حرف واحد، وهو الغالب، فتقول في (جعفر وسـعاد ومحمد): يا جعفَ ويا سعَا ويا محمّ، ومنه قراءة ابن مسعود:( ونادَوا يا مال) (٦)، وقد رد ابنُ عباس هذه القراءة بقوله: " ما أشغلَ أهلَ النارِ عن الترخيم"(٧)، وقال الشيخ خالد الأزهري:" والذي حسن الترخيم لأهل النار، ضعفهم عن إتمام الاسم؛ لأنهم في غنية عن الترخيم"(٨).

---

(١) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٠.

(٢) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٧.

(٣) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٥.

(٤) - ينظر: التوطئة صـ ٢٩٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٥.

(٥) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٥.

(٦) - سورة الزخرف آية رقم ٧٧، وتقرأ: يا مالِ بالكسر والضم، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٢/ ٢٥٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٤٢.

(٧) - ينظر: حاشية يس على التصريح ٢/ ١٨٦.

(٨) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٦.

ب-وقد يحذف منه حرفان؛ وذلك إن كان الحرف الذي قبل الآخر حرف لين ساكنًا مكملًا أربعة أحرف وقبله حركة مجانسة له، فنقول في ترخيم منصور ومسكين(علمًا)، وأسماء ومرْوان: يا منصُ، ويا مسكِ، ويا أسمَ، ويا مروَ"[1].

فإن اختل أحد الشروط السابقة لم يحذف إلا حرف واحد فقط، فتقول: في (شَمْأَل) علمًا: يا شمأ؛ لأن الهمزة غير حرف لين، وفي نحو: هَبَيَّخ (الغلام الممتلئ) علمًا، وقَنَوَّر(الصعب اليبوس) علمًا: يا هَبَي، ويا قَنَو[2]، بحذف آخرهما فقط؛ لتحرك حرف اللين، وتقول في مختار ومنقاد (علمين): يا مختا ويا منقا، بحذف آخرهما فقط؛ لأن الألف منقلبة عن أصل، ويقال في سعيد وعجوز وعماد (أعلامًا): يا سعي ويا عجو ويا عما، بحذف الآخر فقط، ولا يحذف ما قبله وإن كان حرف لين؛ لأن السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة[3]، ويقال في ترخيم فرعون وغُرْنيق ( طير من طيور الماء طويل العنق)، حال كونه "علمًا"،: يا فِرعو ويا غُرني، بحذف آخرهما فقط، ولا تحذف الواو والياء "لعدم مجانسة الحركة" لهما، وأجاز **الجرمي والفراء** يا فِرع ويا غُرن؛ لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف[4].

ج- وقد يحذف من الاسم المرخم كلمة كاملة؛ وذلك في ترخيم المركب المزجي؛ حيث يكون ترخيمه بحذف عجزه[5]، وقد أجازه النحاة قياسًا، فتقول في ترخيم مَعدي كرب وبَعلبك وسِيبويه: يا مَعدي، ويا بَعل، ويا سِيب.

وقد أجاز سيبويه ترخيم المركب العددي كذلك بحذف عجزه، فقال:" إذا رخمتَ رجلًا اسمه خمسةَ عشرَ قلت: يا خمسةَ أقبل"[6]، **ومنع الفراء** ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر

(١) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٧.

(٢) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٨.

(٣) - ينظر: اللمع لابن جني صـ٢٠٠

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/ ١٨٧ .

(٥) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٤١، ٣٤٢.

(٦) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٢.

الكوفيين ترخيم المختوم بـ"ويه"[١].

د- وقد يحذف من الاسم المرخم كلمة وحرف؛ وذلك في ترخيم (اثنا عشر) علمًا، فتقول: يا اثن، بحذف الألف في آخر (اثنا) وكلمة (عشر)؛ لأن " عشر بمنزلة نون مسلمين"[٢].

**حركة آخر الاسم المرخم:**

١- الأكثر في اللسان العربي أنك تنوي المحذوف بعد حذفه، فلا تُغير ما بقي عن حاله من حركة أو سكون، فتقول في جعفر: يا جعفَ، بفتح الفاء، وفي حارث: يا حارِ، بكسر الراء، وفي منصور: يا منصُ، بضم الصاد، وفي هرقْ، بسكون القاف، وتقول في ثمود وعِلاوة وكروان (أعلامًا): يا ثمُو ويا عِلاوَ ويا كروَ، بإبقاء الواو على صورتها في الأمثلة الثلاثة من غير إبدال لها؛ لأنها ليست في طرف الكلمة في التقدير، وتسمى هذه الطريقة لغة من ينتظر؛ أي: ينتظر الحرف المحذوف ويعده في نية الملفوظ به بحيث" يكون الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتًا على حركته التي كانت قبل أن تحذف"[٣]، ولا شك أن المقصود باللغة هنا اللهجة.

٢- ويجوز ألا ينوي الحرف المحذوف، وتسمى هذه الطريقة بلغة من لا ينتظر[٤]؛ لأنه يجعل الباقي من حروف العلم بهد الحذف اسمًا قائمًا بذاته، فلا يبقى على حركة آخر حرف من حروفه؛ بل يضم، يقول **الزجاجي**: "ومن العرب من إذا رخم الاسم حذف منه آخره، فجعل ما بقي اسمًا على حالة بمنزلة اسم لم يكن فيه ما حذف منه، فبناه على الضم"[٥].

ويقال على هذه اللهجة في ترخيم جعفر وحارث وهرقل: يا جعفُ ويا حارُ ويا هرقُ ببنائها على الضم جميعًا، وتقول في منصور: يا منصُ بضمة حادثة للبناء، وتقول في ثمود: يا ثمي، بإبدال الضمة

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/ ١٨٧.

(٢) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٢.

(٣) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٠، ٣٣٤.

(٤) - ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٢.

(٥) - ينظر: الجمل في النحو صـ ١٧٠.

كسرة ثم قلب الواو ياء؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها.

**٦- حذف التنوين من العلم الموصوف بابن:**

نص النحاة"[١] على وجوب حذف التنوين من العلم المنون بشروط؛ هي: أن يكون علمًا موصوفًا بابن أو ابنة، وليس هناك فاصل بين الصفة والموصوف، وأن يضاف ابن أو ابنة إلى علم، فتقول: فاز زيدُ بنُ علي، وحضرت هندُ بنةُ خالد، بحذف التنوين وجوبًا من (زيد) ومن (هند).

فإن اختل أحد الشروط السابقة وجب ذكر التنوين؛ وذلك في مثل قولك: إن زيدًا ابنُ علي، وإن هندًا ابنةُ خالد، وقال تعالى: " وَقَالَتْ اليَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ""[٢]، بتنوين الأعلام (زيد وهند وعزير)؛ لأن كلمة ابن أو ابنة خبر عنها، وليست صفة، وكذلك في قولك: جاء عليٌّ ابنُ أخي، وجاءت هندٌ ابنةُ التاجر، بتنوين (علي وهند)؛ لعدم إضافتهما إلى علم.

ويستوي في ذلك أن يكون العلم اسمًا أو كنية أو لقبًا، قال سيبويه:" كل اسم غالب وصف بابن، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أم، وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمرو""[٣].

**٧- حذف ألف ابن أو ابن بين علمين:**

ذكرت هذا الحكم وإن لم يكن مختصًا بالأعلام؛ لأنه مرتبط بها، وملخصه أنه كل موضع حذف تنوين العلم فيه – كما في الحكم السابق– تحذف ألف ابن أو ابنة معه، قال خالد الأزهري:" وإذا وقع الابنُ بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله، كان الحكم في أن يحذف التنوين من الموصوف لفظًا والألف من الابن خطًا، كما في النداء، تقول: (جاءني زيدُ بنُ عمرو)، بحذف تنوين زيد، ويجوز ثبوته في الضرورة... وإن كان الابنُ خبرًا انعكس الحكم، فينون المخبر عنه، وتكتب ألف ابن خطًا، تقول: (زيدٌ ابنُ عمرو) بتنوين زيد، وكذا إن لم يقع الابنُ بين علمين، تقول: (جاءني زيدٌ ابنُ أخينا)، بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطًا، فالحكم المذكور متعلق بشرطين: أن يقع الابنُ بين علمين، وأن

(١) – ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٧، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧٠.

(٢) – ينظر: سورة التوبة آية رقم: ٣٠.

(٣) – ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٧.

يكون الابنُ صفة للعلم الذي قبله، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين"[١].

وقال الدنوشري:" قيده بعضهم بألا يكون أول سطر، وجميع ما قيل في ابن يأتي في ابنة"[٢].

٨- **العلم يُنعت ولا يُنعت به :**

من الأمور التي يختص بها العلم أن يقع موصوفًا ولا يقع صفة، وقد ذكر سيبويه أن العلم لا يكون صفة[٣].

ونص ابن أبي الربيع على أن من أقسام الاسم ما " يُنعت ولا يُنعت به، وهو الاسم العلم، فتقول: (مررت بزيدٍ العاقل)، ولا يجوز أن تنعت بزيد، ولا بما أشبهه؛ لأن الأسماء الأعلام ليس فيها دلالة على الوصف؛ لأنها إنما وُضعت لتعيين ما وضعت عليه من غير نظر إلى صفة من صفاته، وتعيينه في جميع أحواله"[٤].

واستثنى النحاة من هذا الحكم " المنادى المبني على الضم يجوز وصفه، فتقول: يا زيدُ العاقل، ومنعه الأصمعي؛ لأنه صار كالمضمر، والمضمر لا يُنعت، وهذا وهم؛ لأنهم يقولون: يا تميمُ كلُهم، فأعادوا عليه ضمير الغيبة، وهذا منهم تغليب لحكم الظاهر، وبتلك الملاحظة يجوز أن يُنعت"[٥].

٩- **يمنع العلم من الصرف إذا اجتمع مع علميته سبب آخر:**

وسيأتي تفصيل ذلك وبيان حكمه في المبحث الثالث إن شاء الله.

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧٠.

(٢) - ينظر: حاشية يس على التصريح ٢/ ١٧٠.

(٣) - ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٣.

(٤) - ينظر: البسيط ١/ ٣٢١.

(٥) - ينظر: الملخص ١/ ٤٦١.

**المطلب الثالث: الخصائص النحوية التي يشترك فيها العلم مع غيره.**

مر بنا أشهر خصائص العلم النحوية التي ينفرد بها، وللعلم صفات نحوية أخرى، لكنه يشترك فيها مع غيره من الأعلام أو النكرات، ولن أقف أمام هذا النوع مفصلًا كما سبق في النوع الأول؛ وإنما سأذكر بعضًا منها مكتفيًا بما يبرز دور العلم وسماته في النحو العربي على النحو التالي:

**أ- المواقع النحوية التي يشترك العلم فيها مع غيره من المعارف الأخرى:**

١-يُبتدأ به: فيقال:( محمدٌ فاهم وزيدٌ قائم)، فيبتدأ بالعلمين (محمد وزيد) كما يبتدأ بسائر المعارف؛ لأن من شرط المبتدأ عند النحاة أن يكون معرفة[١]، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ من المسوغات المذكورة في كتب النحو، والتي نص على بعضها ابن مالك بقوله:

وَلاَ يَجُوْزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتَىً فِيْكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرَ يَزِيْنُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[٢]

٢- يقع الحال منه: كما تقع من سائر المعارف؛ وذلك لأن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغ من المسوغات المشهورة في كتب النحو، والتي نص على بعضها ابن مالك بقوله:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ اوْ مُضَاهِيْهِ كَلاَ ... يَبْغِ امْرُؤ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهلا[٣]

٣-يوصف بالمعرفة: وذلك من أجل التطابق بين النعت والمنعوت، فيقال: (جاء محمدٌ الكريمُ وزيدٌ الشجاعُ)، ولا يقال: (جاء محمدٌ كريمٌ ولا زيدٌ شجاعٌ)، ويستوي في ذلك النعت الحقيقي أو

(١) - ينظر: البسيط ١/ ٥٣٧.

(٢) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ١٧.

(٣) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ٣٣.

السببي، فكل منهما يطابق منعوته في التعريف والتنكير، فكما تقول في المنعوت إذا كان علمًا: جاءَ محمدٌ الكريمُ أو الكريمةُ صفاته، تقول في المنعوت النكرة: جاء رجلٌ كريمٌ أو كريمةٌ صفاتُه، والعلم في هذا يشترك مع أغلب المعارف الأخرى.

٤-يؤكد العلم توكيدًا معنويًا بالنفس والعين كما تؤكد المعارف، فيقال: جاءَ محمدٌ نفسُه، أو عينُه، كما يقال: جاء الخليفةُ نفسُه أو عينُه، والنكرة لا تؤكد توكيدًا معنويًا مطلقًا عند البصريين، في حين يجوز توكيدهما إذا أفادت عند الكوفيين[١]، كما قال ابن مالك:

وإن يُفِد تَوكِيدُ منكور قُبِل وعن نُحَاةِ البَصْرَةِ المنع شَمِل[٢]

٥- يقع العلم بدلًا أو عطف بيان، فيوضح متبوعه المعرفة على رأي جمهور البصريين[٣]، كما في قولك: تولى الخلافةَ أبو حفصٍ عمرُ

٦- يقع العلم منادى مبنيًا على ما يرفع به لو كان معربًا، كما يقع معظم المعارف، وقد اشترط النحاة في هذا النوع أمرين:

أحدهما: التعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقًا على النداء أو عارضًا في النداء بسبب القصد والإقبال، نحو: يا رجلُ، تريد به معينًا، والثاني: الإفراد، ونعني به ألا يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، فيدخل في هذا المركب المزجي والمثنى والمجموع[٤]، نحو: يا معدي كرب ويا زيدانِ، ويا زيدون، ويا رجلانِ، ويا مسلمونَ، ويا هنداتُ، وما كان مبنيًا قبل النداء، كسيبويهِ وحذامِ في لغة أهل الحجاز[٥].

٧-يقع العلم منادى مستحقًا للبناء على الضم، فيجوز فيه ضمُه ونصبُه وتنوينُه عند الضرورة، كما يجوز ذلك في النكرة المقصودة بالنداء عند الضرورة.

---

(١) - ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٩٨.

(٢) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ ٤٦.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣١٠

(٤) - على اعتبار كون المثنى والمجموع نكرتين معرفتين بالنداء.

(٥) - ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١٣، ١٤.

من شواهد العلم قول الأحوص:

سـلامُ اللهِ يَـا مـطُـرٌ عـلـيْـهـا ولـيـسَ عـلـيـكَ يَـا مَـطَـرُ الـسـلامُ[1]

بتنوين (مطر) الأول مع بقاء ضمه على البناء.

ومن شواهد النكرة المقصودة قول جرير:

أَعَـبْـدًا حـلَّ فِي شُـعَـبَـي غَـرِيـبًـا أَلْـؤمًـا لاَ أبـالَـكَ واغْـتِـرَابَـا؟![2]

٨- يقع العلم مستغاثًا به، وهو نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، فيقال: يا لَزيدٍ لِعمرو، كما يقع المعرف بأل كذلك في قول الشاعر:

يَـبْـكِـيـكَ نَـاءٍ بـعـيـدُ الـدارِ مُـغْـتَـرِبٌ يَـا لَـلْـكُـهـولِ ولِـلـشُـبَّـان لِـلْـعَـجَـبِ[3]

٩- يقع العلم مندوبًا، وهو نداء المتفجع عليه في قولك: وازيداه، كما يقع غيره متوجعًا منه في قولك: وارأساه، وشرطه إذا كان متفجعًا عليه أن يكون معرفة " فكذلك لا يُندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام"[4].

١٠-يقع العلم منصوبًا على الاختصاص كما يقع غيره من المعارف، فتقول: بكَ اللهَ نرجو الفضلَ، كما تقول: نحنُ معشرَ العربِ نكرمُ الضيفَ، وإن كان وقوع العلم منصوبًا على الاختصاص قليلًا إذا قورن بوقوعه منادى[5].

---

(١) - البيت من الوافر، ينظر: ديوان الأحوص صـ١٨٣، والكتاب ١/ ٣١٣ن والمقتضب ٤/ ٢١٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧١.

(٢) - البيت من الوافر، ينظر: ديوان جرير صـ٦٤٩، والكتاب ١/ ١٧٠، ١٧٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧١.

(٣) - البيت من البسيط، ونسب إلى أبي الأسود الدؤلي وليس في ديوانه، ينظر: المقتضب ٤/ ٢٥٦، والجمل للزجاجي صـ١٨٠، والتبصرة ١/ ١/ ٣٥٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٠.

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٢.

(٥) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٩٢.

**ب- المواقع النحوية التي يشترك فيها العلم مع النكرات:**

١- يقع العلم منادى معربًا منصوبًا، وذلك إذا كان مضافًا كعبد الله، أو شبيهًا بالمضاف نحو: يا ثلاثةً وثلاثين، فيمن سميته بذلك، كما تقع النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى: يا رجلًا خذْ بيدي[١].

٢- يكرر المنادى العلم حال كونه مضافًا، نحو: يا سعدُ سعدَ الأوس، فيجب في الثاني النصب، ويجوز الضم والفتح في الأول، كما سيجيء تفصيله، والعلم بهذا يشارك اسم الجنس والصفة في هذا الموقع كما تقول: يَا تَيْمُ تَيْمَ عدِيٍّ ويا صاحبُ صاحبَ زيد.

وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينتصب إلا منونًا، فتقول: يا صاحبًا صاحبَ زيد، ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك"[٢].

٣-يقع العلم بدلًا من النكرة؛ وذلك مثل: قولك: مررتُ برجلٍ محمدُ، فيجوز " في (محمد) الرفع والخفض، فإذا رفعت كان خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو محمد، وكأنه جواب لمن قال: من هذا الرجل الذي مررتَ به؟ قلت: محمد؛ أي: هو محمد، فإن خفضتَ كان بدلًا وهو على تقدير: بمن مررتَ؟ فقلت: محمد، وعلى هذا التقدير يكون البدل ويكون الابتداء"[٣].

**هذا** بالإضافة إلى مواقع كثيرة يشترك فيها العلم مع غيره من المعارف او النكرات، مثل: وقوعه فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل، أو مفعولًا به، أو اسمًا لناسخ، أو خبرًا عنه، وغير ذلك مما يصعب حصره، ولا يضيف تتبعه في كتب النحو شيئًا جديدًا في مجال هذا البحث.

(١) - ينظر: أوضح المسالك٤/ ١٣.

(٢) - ينظر: حاشية يس على التصريح ٢/ ١٧١.

(٣) - ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩٩.

## المبحث الثالث: إعراب العلم وبناؤه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما يُبنى من الأعلام.

المطلب الثاني: ما يُعرب من الأعلام.

المطلب الثالث: ما يجوز فيه أكثر من وجه من الإعراب.

**توطئـــة:**

يطلق الإعرابُ في اللغة[١] على معانٍ عديدة:

منها: الإعراب بمعنى البيان، يقال: أعربَ الرجلُ عن حاجتهِ، إذا أبان عنها، ومنه في الحديث: " والثيبُ تُعربُ عن نفسها"[٢]؛ أي: تبين.

ومنها: أن يكون منقولًا من عَربتْ معدةُ الرجل، (إذا تغيرت).

ومنها: أعربَ الرجلُ، إذا كان له خيلٌ عِراب، ويقال: أعربَ الرجلُ، إذا كان عارفًا بالخيل العِراب.

ومنها: أنه منقول من التحبب، ومنه امرأة عَروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها.

ومنها: أنه منقول من أعربَ الرجلُ، (إذا تكلم بالعربية).

وأما الإعراب عند علماء النحو[٣]، فيطلق على أحد أمرين:

أحدهما: أنه لفظي، وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

ثانيهما: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.

وهذا هو الذي عليه أكثر النحاة وإن كان العكبري يختار أنه لفظي بقوله:" ذهب أكثر النحويين

---

(١) - ينظر: لسان العرب (عرب) والخصائص ١/ ٣٦- ٣٧، والبسيط ١/ ١٧١ والأشباه والنظائر ١/ ٨٩.

(٢) - ينظر: سنن ابن ماجة ٣/ ٧٢ كتاب النكاح.

(٣) - ينظر: التبيين للعكبري صـ ١٦٧ وإيضاح علل النحو للزجاجي صـ ٦٩ والمرتجل لابن الخشاب صـ ٣٤ وقطر الندى صـ ١٣ والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٩-٦٠، والأشباه والنظائر ١/ ٨٥- ٨٦.

إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلًا، وهو المختار عندي"(١).

وذكر ابنُ أبي الربيع أن الإعراب عند النحاة منقول من المعنيين الأول والثاني عند اللغويين، وهما البيان والتغيير؛ وذلك لأن الإعراب عند النحويين تغيير الأواخر لدخول العوامل، فكل كلمة يتغير آخرها إذا دخلت عليها العوامل فهي معربة، وإذا لم يتغير آخرها لدخول العوامل فهي مبنية، وهذا التغيير إنما قصد به في الأصل الدلالة على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، فيصح على هذا أن يكون النحويون نقلوه من أعربَ الرجلُ عنْ حاجتهِ، إذا أبان عنها؛ لأن هذه الحركات وُضعت في الأصل لفهم هذه المعاني، ويكون من أعربَ الطعامُ المعدةَ، إذا غيرها؛ لأن هذا تغيير في الآخر(٢).

وعلى هذا؛ فالاسم المعرب هو " ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، كزيد، تقول: جاءني زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ"(٣).

وإذا كانت أنواع الإعراب أربعة – كما يقول النحاة- رفع ونصب وجر وجزم، فإن الجزم اختص بالأفعال، واختص الجر منها بالأسماء، وأما الرفع والنصب فيشتركان بين الأسماء والأفعال على حد قول ابن مالك:

والرّفعَ والنّصبَ اجعلنْ إعرابا لاسم وفعلٍ نحو لنْ أهابا

والاسمُ قد خصّصَ بالجرّ كما قد خصّصَ الفعلُ بأن ينجزما(٤)

ولكل نوع من أنواع الإعراب علامات أصلية وأخرى فرعية، فالأصلية هي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم.

والفرعية تقع في سبعة أبواب، هي: باب المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم،

(١) – ينظر: التبيين للعكبري صـ ١٦٧.

(٢) – ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧١ – ١٧٢.

(٣) – ينظر: قطر الندى صـ ١٣.

(٤) – ينظر: ألفية ابن مالك صـ ١٠.

والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة، وما لا ينصرف، وباب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم.

وأما الاسم المبني فهو " الذي يلزم طريقة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه"(١)، ولا يهمنا – هنا- تفصيل القول في سبب بناء الأسماء أو إعرابها، فهذا موجود ومشهور في كتب النحو، والحديث فيه يخرجنا عن مجال بحثنا، وإنما أركز القول على المبني والمعرب من الأعلام في المطالب التالية:

**المطلب الأول: ما يُبنى من الأعلام.**

١ -الأعلام المؤنثة على وزن فعالِ عند الحجازيين:

وذلك نحو حذامِ وقطامِ، ووبارِ(اسم لقبيلة)، وحَضارِ(اسم لكوكب)، وسَفارِ (اسم لماء)، ونحو ذلك من الأعلام التي وزنها (فَعالِ)، ولقد اختلفت العرب في هذا النوع من الأعلام على النحو التالي:

أ- أهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا، فيقولون: جاءتني حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ، وجاء على ذلك قول الشاعر:

إذا قَالَتْ حَذامِ فصدِّقوها فإن القولَ مَا قَالَتْ حذام(٢)

فذكرها في البيت مرتين مكسورة مع أنها فاعل.

ب-وأما بنو تميم، فبعضهم يعرب ذلك كله إعراب ما لا ينصرف كما سيجيء، والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه(٣)، أو العلمية والتأنيث المعنوي كزينب، وأكثر بني تميم

(١) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ ١٣.

(٢) - البيت من الوافر، وهو لِلُجَيْم بن صَعْب، أو دَيْسَم بن طارق، ينظر: الخصائص ١/ ٥٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ١٦٦ ولسان العرب (رقش).

(٣) - ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠.

يفصل بين ما كان آخره راء كوبارِ وحضارِ وسفارِ، فيبنيه على الكسر كالحجازيين[١]، وما ليس آخره راء كحذامِ وقطامِ، فيعربه إعراب ما لا ينصرف[٢].

٢- **الأعلام المختومة بويه**:

مثل: سيبويه وعمرويه ونفطويه، وهي من الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًا، فتبنى على الكسر عند الجمهور[٣]، وأجاز الجرمي[٤] فيها إعرابها إعراب ما لا ينصرف، **وأرجح** كونها مبنية على الكسر كما ذهب إلى ذلك الجمهور.

٣- **الأعلام المفردة عند ندائها**:

ويقصد بها ما لم تكن مضافة أو شبيهة بالمضاف، نحو: يازيدُ، ويا عليُ، ويا خالدُ، ويُبنى هذا النوع من الأعلام على ما يرفع به لو كان معربًا، فيبنى على الضم في مثل: يا زيدُ، وعلى الألف في مثل: يا زيدان، وعلى الواو في مثل: يا زيدون، قال **الزجاجي**:" كل منادى من كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم، فإنك تبنيه على الضم وهو في محل نصب، وذلك قولك: يا زيدُ ويا محمدُ، ويا بكرُ ويا صالحُ"[٥].

**والقول** ببناء المفرد العلم على الضم مذهب البصريين[٦]، والفراء[٧]، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين.

---

(١) - ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠.

(٢) - ينظر: قطر الندى صـ١٥.

(٣) - ينظر: الكتاب ٢/ ٥٣، وارتشاف الضرب ١/ ٤٩٧.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٤، ٤٩٧..

(٥) - ينظر: الجمل في النحو صـ١٤٧.

(٦) - ينظر: الإنصاف ١/ ٣٢٢، والتبيين صـ ٣٨٣، والكتاب ١/ ٣٠٣، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، ٢٠٥ والأصول ١/ ٤٠١، ٤٠٤.

(٧) - ينظر: الإنصاف ١/ ٣٢٣، والتبيين صـ ٣٨٣.

ويعلل ابن أبي الربيع سبب بنائه على الضم قائلاً: " ولم يبن على السكون ؛ لأن بناءه طارئ عليه؛ لأنه في أبواب العربية كلها معرب، فلو بُني في هذا الباب على السكون لكان بمنزلة ما يجري في جميع أبواب العربية مبنيًا، مثل: الذي، ومن، ولم يُبن على الكسر خيفة اللبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولم يبن على الفتح ؛لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين حركته في الإعراب وحركته في البناء"(١).

٤-ما كان مبنيًا من الأعلام قبل النداء:

وذلك مثل: حذامِ وقطامِ وسيبويهِ، فإن هذا النوع يظل على بنائه بعد النداء، فتقول: يا حذامِ، ببنائه على الضم المقدر، منع من ظهوره حركة البناء الأصلي.

٥-المنادى العلم المفرد عند ندبته:

مثل: وازيداه، فإنه منادى مبني على الضم المقدر، منع من ظهوره الفتحة المناسبة لألف الندبة عند إثباتها.

**المطلب الثاني: ما يُعرب من الأعلام**

١-ما يُعرب بالعلامات الأصلية الظاهرة، وهو كثير جدًا، مثل: زيد وخالد ومحمد، وهو العلم المفرد الصحيح الآخر، فيرفع بالضمة، مثل: جاء زيدٌ، وينصب بالفتحة، مثل: رأيتُ زيدًا، ويجر بالكسرة، مثل: نظرتُ إلى زيدٍ.

**٢- ما يُعرب بالعلامات الأصلية المقدرة، وهو أنواع:**

**أ- العلم المقصور في كل أحواله:**

وهو كل علم معرب آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، مثل: موسى ورضا ومصطفى، وهذا النوع تقدر عليه الحركات الإعرابية رفعًا ونصبًا وجرًا، فيقال: جاءَ مصطفى، ورأيتُ مصطفى، ومررتُ بمصطفى، على تقدير الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث لتعذر النطق بهذه الحركات على الألف.

(١) - ينظر: الملخص ١/ ٤٥٥.

**ب- العلم المنقوص في حالتي الرفع والجر فقط:**

وهو كل علم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، مثل: راضي وشادي وقاضي، وهذا النوع يرفع بالضمة المقدرة، ويجر بالكسرة المقدرة، وينصب بالفتحة الظاهرة، مثل: جاءَ راضٍ وشادٍ وقاضٍ، ومررتُ براضٍ وشادٍ وقاضٍ، ورأيتُ راضيًا وشاديًا وقاضيًا.

وتأخذ الأعلام المنقوصة حكم الأسماء المنقوصة قبل أن تكون أعلامًا من حيث الإعلال وغيره، يقول سيبويه: " سألت الخليل عن رجل يسمى بقاضٍ، فقال هو بمنزلته قبلُ أن يكون اسمًا... وسألتُ الخليل عن رجلٍ يُسمى بجَوَارٍ، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسمًا"(١).

**ج- ما يُحكى لفظه من الأعلام:**

وهو أنواع كثيرة(٢)، منها: العلم الذي يكون أصله جملة فعلية كتأبط شرًا، وشابَ قرناها، وجادَ الربُّ، أو جملة اسمية، وهو قياس لا سماع، مثل: زيدٌ منطلقٌ، أو زيدٌ فاهمٌ لو سُمي بهما، وحق هذا النوع من الأعلام أنه يُحكى لفظه كما هو؛ لأن الحكاية لا تُغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وقد ذكر سيبويه أن الاسم إذا كان محكيًا لم يُثن ولم يُجمع، ولا يُحقر، ولا يرخم، ولا يُضاف إلى الياء(٣).

ومن ثم يُعرب العلم في هذه الحال بحركات مقدرة على آخره للحكاية، فنقول: جاء تأبطَ شرًا، بالرفع بضمة مقدرة للحكاية، ورأيتُ تأبطَ شرًا، بالنصب بفتحة مقدرة على آخره، وأنشدتُ لتأبطَ شرًا، بالجر بكسرة مقدرة على آخره.

يقول أبو حيان:" ونص النحاة على أن كل ما سمي به مما يتضمن إسنادًا فليس فيه إلا الحكاية، فلو سميت: «بزيدٌ قائمٌ» لم يجز أن تضيف، فتقول: زيدُ قائمٍ، وكذا لو سميت «بقامَ زيدٌ» حكيت، ولا يجوز: «قامَ زيدٍ» بالإضافة"(٤).

---

(١) - ينظر: الكتاب ٢/ ٥٧.

(٢) - راجع باب التسمية في ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٩- ٤٥٨، والملخص ١/ ٦٣.

(٣) - ينظر: الكتاب ٢/ ٦٥، ٦٦.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٨.

والإعراب بالحركات المقدرة على آخر العلم يدخل في كل الأعلام التي يُحكى لفظها، وهي كثيرة، لذا؛ نكتفي بما ذكرناه مما نص عليه النحاة، ثم بعد ذلك يمكن القياس عليها.

**إعراب العلم المحكي بعد (من) :**

١- إذا وقع العلم بعد (مَنْ) الاستفهامية ولم يُحك لفظه كما عند بني تميم، أو عند الحجازيين الذين يوافقون بني تميم في عدم حكايته، فإنه يُعرب خبرًا عن (من) مطلقًا.

قال أبو حيان:" فتميم لا تحكى، بل ترفع (من) بالابتداء، وما بعده الخبر أكان ما قبله في كلام المخاطب مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، تقول لمن قال: قامَ زيدٌ: من زيدٌ؟، ولمن قال: رأيتُ زيدًا، من زيدًا؟ ولمن قال مررتُ بزيدٍ: من زيدٍ؟... "[١].

٢- أما إذا وقع العلم بعد (مَنْ) الاستفهامية وحُكي لفظه- كما هو معروف في لهجة الحجازيين- فإن لفظه يكون متابعًا حركة الاسم في كلام المخاطب للحكاية، لكن موقعه خبر عن (مَنْ) مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

ويذكر أبو حيان أن من الحجازيين من يحكي "بعد (مَنْ) حركة الاسم في كلام المخاطب، فيقول في من قال: قامَ زيدٌ: مَن زيدٌ؟ ولمن قال: رأيتُ زيدًا: مَن زيدًا؟ وفي مررتُ بزيدٍ: من زيدٍ؟... ومذهبُ الجمهور أن (مَن) مبتدأ، وزيدٌ خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة... واختلفوا في حالة الرفع؛ فقيل: الحركة في مَن زيدٌ؟ حركة إعراب، وقيل: حركة حكاية، وهو الصحيح"[٢].

هذا هو مذهب الجمهور في إعراب العلم المحكي بعد (مَن) الاستفهامية، وهو المشهور الذي نرجحه.

وهناك أقوال أخرى أذكر منها: ذهب **الفارسي** إلى " أنك إذا قلت: مَن زيدًا، ومن زيدٌ كانت (من) مرفوعة بالابتداء، وخبره جملة محذوفة، و (زيدًا) بعض تلك الجملة، والتقدير عنده: (مَن) ذكرته زيدًا"[٣].

---

(١) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٢٣.

(٢) - ينظر: السابق ١/ ٣٢٣.

(٣) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٢٣.

وذهب كثير من *الكوفيين* إلى أن (مَن) محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه، والواقع بعد (مَن) بدل منها، فالتقدير: قامَ (مَن) وزيدٌ بدل منه، وضربتُ (مَن) وزيدًا بدل منه، وبمنْ مررت؟ وزيدٍ بدل منه؛ فيقدر العامل قبل من في الحكاية[١].

**وأرجح الإعرابات**- في نظري- ما ذهب إليه الجمهور.

**٣- ما يُعرب من الأعلام بالعلامات الفرعية:**

**أ- الأعلام الملحقة بالمثنى في إعرابه:**

وهي كل ما سُمي به من ألفاظ المثنى، مثل زيدان وحمدان وبدران، وهذه تُرفع بالألف، مثل: جاءَ زيدان، وتنصب بالياء ن مثل: رأيتُ زيدين، وتجر بالياء، مثل: سلمتُ على زيدين.

لكن هذا الوجه من الإعراب قد يوهم أنه مثنى حقيقة، لذا؛ فإن الراجح- عندي- أن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كما سيجيئ، فيرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين.

قال سيبويه:" إذا سميت رجلاً برجلين، فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلانِ، ورأيتُ رجليْن، ومررتُ برجليْنِ، كما تقول: هذا مسلمونَ، ورأيتُ مسلمِينَ، ومررتُ بمسلمِينَ... ومن النحويين من يقول: هذا رجلانِ، كما ترى، يجعله بمنزلة عثمان"[٢].

قال خالد الأزهري:" ويلتحق أيضا بالمثنى ما سمى به منه، كـ"زيدان" علما، فيرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء، ويجوز في هذا النوع أن يُجرى مجرى (سلمان)، فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون"[٣].

**ب- الأعلام الملحقة بجمع المذكر السالم في إعرابه:**

وهي كل ما سُمي به من ألفاظ هذا الجمع، مثل: زيدون وخلدون وحمدون، أو من الملحق به،

---

(١) - ينظر: السابق ١/ ٣٢٣.

(٢) - ينظر: الكتاب ٢/ ١٧-١٨.

(٣) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٨، والملخص ١/ ٦٣٨.

مثل: عشـــرون وثلاثون وأربعون (أعلامًا) وكذا عِليون (اســـم لأعلى الجنة) فتأخذ هذه الأعلام حكم جمع المذكر السالم في إعرابه المشهور، وهو بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا.

وقد أجاز النحاة في ما ســمي به من ألفاظ جمع المذكر الســالم - غير هذا الإعراب- عدة أوجه أخرى على النحو التالي:

١-أن يجري - في إعرابه- مجرى (غسلين) ، فتلزمه الياء في الأحوال الإعرابية الثلاثة، ويكون الإعراب بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين، مثل: جاءَ زيدينٌ، بالرفع بالضـــمة، ورأيتُ زيدينـًا، بالنصب بالفتحة، وسلمتُ على زيدينٍ، بالجر بالكسرة مع التنوين في كل مثال ؛ لأنه اسم منصرف، فإن كان أعجميـًا امتنع التنوين، وأعرب إعراب ما لا ينصـــرف، فتقول: هذه قنســـرينُ، وســـكنتُ قنسرينَ، ومررتُ بقنسرينَ"[١].

٢- أن يجري في إعرابـه مجرى (هـارون) [٢]، فتلزمـه الواو، ويكون الإعراب على النون غير منونـة للعلمية وشـبه العجمة، فتقول: جاء حمدونُ، بالرفع بالضـمة، ورأيتُ حمدونَ، بالنصـب بالفتحة، وســـلمتُ على حمدونَ، بالجر بالفتحة من غير تنوين في الأحوال الثلاثة؛ لأنه ممنوع من الصـــرف للعلمية وشبه العجمة.

٣-أن يجري في إعرابه مجرى ( عَرَبون) بفتح العين والراء، فتلزمه الواو، ويكون الإعراب على النون منونة، فتقول: هذا زيدونٌ، ورأيتُ زيدونـًا، ومررتُ بزيدونٍ، بالتنوين في كل مثال[٣].

٤- أن تلزمه الواو والنون مع فتح النون مطلقـًا، فنقول: جاء زيدونَ، بالرفع بضـمة مقدرة على الواو، ورأيتُ زيدونَ، بالنصب بفتحة مقدرة على الواو، وسلمتُ على زيدونَ، بالجر بكسر مقدرة على الواو[٤].

وهذا الوجه هو أقل الأوجه السابقة شـهرة، وأقواها: أن يُعرب ما سـمي به من ألفاظ هذا الجمع إعراب

---

(١) - ينظر: التصريح ١/ ٧٥.

(٢) - ينظر: التصريح ١/ ٧٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٥٢ .

(٣) - ينظر: أوضح المسالك ١/ ٧٥، والتصريح ١/ ٧٦.

(٤) - ينظر: التصريح ١/ ٧٦.

جمع المذكر السالم، أو يجري مجرى (غسلين) كما سبق.

**ج- ما يلحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه :**

وهو كل ما سُمي به من ألفاظ هذا الجمع، مثل: نعمات وعطيات وسعادات وهدايات وعرفات (علم لموضع الوقوف) فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة.

وقد نص النحاة على أن ما سمي به من ألفاظ هذا الجمع يجوز فيه أوجه ثلاثة:

١- إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين، فيرفع بالضمة مثل قولنا: هذه عرفاتٌ، وينصب بالكسرة مثل: شاهدتُ عرفاتٍ، ويجر بالكسرة مثل: صعدتُ على عرفاتٍ، مع التنوين في كل هذه الأمثلة؛ لأنه تنوين مقابل في الأصل.

٢- إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم مع ترك التنوين، مراعاة للعلمية والتأنيث، وقد أشار أبو حيان إلى أن الوجهين: الأول والثاني يمثلان مذهب البصريين(١).

٣- إعرابه إعراب ما لا ينصرف، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين.

ويعلق خالد الازهري على هذه الأوجه بقوله:" فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعى التسمية فقط، والمتوسط توسط بين الأمرين، فراعى الجمعية، فجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه"(٢).

وقد رُوي قول امرئ القيس:

تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعات وأَهلُها ... بِيَثْرِبَ أدنَى دَارِهَا نَظَرٌ عالي(٣)

بالأوجه الثلاثة: بجر (أذرعات) بالكسرة مع التنوين وتركه، وبالفتحة بلا تنوين.

---

(١) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٥٢.

(٢) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٨٣.

(٣) - البيت من الطويل، تنورتها: تبصرت نارها من بعيد. أذرعات: بلد في أطراف الشام. يثرب: اسم مدينة، وهي التي هاجر إليها الرسول -صلى الله عليه وسلم- فيما بعد، فسميت المدينة المنورة. أدنى: أقرب. نظر عال: أي يحتاج إلى نظر بعيد، ينظر : ديوان امرئ القيس صـ٣١، والكتاب ٣/ ٢٣٣، والمقاصد النحوية ١/ ١٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٨٣.

**د- ما يُعرب إعراب الممنوع من الصرف:**

الصرف يعني التنوين الدال على معنى يكون الاسم به متمكنًا في باب الاسمية، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك المعنى بقوله في الألفية:

الصّـــرفُ تـنـويـنٌ أتـى مـبـيّـنـا مـعـنـىً بـه يـكـون الاســمُ أمـكـنـا[1]

ويُعرب الممنوع من الصرف رفعًا بالضمة ، مثل : جاء أحمدُ، ونصبًا بالفتحة، مثل: رأيتُ أحمدَ ، وجراً بالفتحة أيضًا ، مثل: سلمتُ على أحمدَ، وقد اشترط النحاة أنه لكي يعرب هذا الإعراب ، فلا بد من أن يتجرد من أل والإضافة، فإن أضيف أو اقترن بـ(أل) فإنه يجر بالكسرة، يقول ابن مالك:

وجـرّ بـالـفـتـحـةِ مـا لا يـنـصـــرفْ مـا لم يُضـفْ أو يـكُ بعـد ألْ ردفْ[2].

**ويقول الصيمري**: "وإذا أضفت جميع ما لا ينصرف، أو أدخلت عليه الألف واللام انصرف؛ لأن الإضافة والألف واللام يخرجانه عن شبه الفعل"[3].

وقد قرر النحاة أن الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذا وجد فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها، وقد جمع العلل التسع في بيت واحد من قال:

اجـمـعْ، وزِنْ، عـادلاً، أنـثْ بـمـعـرفـة ركـبْ وزدْ عُجمة فالوصـفُ قد كَملا[4]

ولن أتعرض بالتفصيل لشرح هذه العلل؛ فهذا مبسوط في كتب النحو[5]، لكنني سأقتصر على شرح العلل التي توجد مع العلمية فتكون مانعًا لها من الصرف، وهي:

---

(١) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ٥٥.

(٢) - ينظر: ألفية ابن مالك صـ١٢.

(٣) - ينظر: التبصرة ٢/ ٥٤٥.

(٤) - ينظر: قطر الندى صـ٣١٢.

(٥) - ينظرهذا مفصلاً في : الكتاب ١/ ٦-٧، ٢/ ٢-٤٩، واللمع لابن جني صـ٢٣٠، والارتشاف ١/ ٤٢٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢١١، ٢١٤، وقطر الندى صـ٣١٢.

**أولاً: العلمية ووزن الفعل:**

والمعتبر منه عند النحاة أنواع:

١- أن يكون العلم على وزن خاص بالفعل، كأن يسمى إنسان بـ (علّم) بتشديد اللام، أو (ضُرب) بالبناء للمفعول، أو (انطلَق) ونحوه مما بدئ بهمزة وصل، ومنه (شمَّر) علم على فرس، و(دُئِل) علم على قبيلة[١].

٢- أن يكون العلم على وزن به الفعل أولى؛ لكونه غالبًا فيه، كـ (إثْمِد) و(إصبَع) و(أُبلُم) أعلامًا، قال سيبويه: " وإذا سميت رجلاً بـ (اضرب، أو اُقتل، أو اِذهب) لم تصرفه، وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء"[٢].

٣- أن يكون العلم على وزن يكون به الفعل أولى؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدل في الفعل ولا تدل في الاسم، مثل: أَفْكَل (اسم للرعدة والرعشة)، ومنه: أَحمد ويَزيد وتَغلب ونَرجس (أعلامًا).

**ثانياً: العلمية والتركيب المزجي:**

ويقصد به هنا الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًا ولم تختم بـ (ويه)، وذلك مثل: بعلبك، وحضْر موت، ومَعدي كرب، وقَالي قَلا[٣]، فإن اختتمت بـ (ويه) مثل: سِيبويه ونِفطويه وعَمرويه[٤]، فإنها تبنى على الكسر.

وقد أجاز النحاة في مثل: بعلبك وحضر موت وجهين آخرين:

أحدهما: إضافة الجزء الأول إلى الثاني تشبيهًا بـ عبد الله، فيُعرب الجزء الأول على حسب العوامل، ويُجر الجزء الثاني بالإضافة، ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه من العجمة كـ (رامهرمز)[٥] مُنع

---

(١) - ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٧٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢١٩.

(٢) - ينظر: الكتاب ٢/ ٤.

(٣) - ينظر: الكتاب ٢/ ٥٤.

(٤) - ينظر: السابق ٢/ ٤٩.

(٥) - ينظر: السابق ٢/ ٤٩.

من الصرف، وإلا صُرف كـ حضرموت، وإن كان آخر الجزء الأول ياء كـ معدي كرب، فإنه تُقدر فيه الحركات الثلاث، ولا تظهر فيه الفتحة تشبيهًا بالألف[١].

الوجه الثاني: البناء على فتح الجزأين تشبيهًا بخمسةَ عشرَ، حكاه سيبويه[٢] وغيره، فيُفتح أول الجزأين إلا في معدي كرب، فيُفتح الثاني فقط[٣].

**ثالثاً: العلمية والعجمة:**

وهو أن يكون العلم غير عربي في أصله، بمعنى أنه نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت، مثل: إبراهيم وإسماعيل ، وتعرف العجمة بوجوه :" أحدها: نقل الأئمة، والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية كـ: إبراهيم، والثالث: أن يُعرى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة ستة، وهي: الميم، والراء، والباء الموحدة، والنون، والفاء، واللام، يجمعها: مُر بنفْل، والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب، كالجيم والقاف بغير فاصل نحو: قجّ وجقّ، والصاد والجيم نحو: الصوْلجان ، والراء بعد النون أول كلمة نحو: نرجس، والزاي بعد الدال نحو مهندز"[٤].

واشترط النحاة في كون العجمة معتبرة في منع العلم من الصرف شرطين:

الأول: أن تكون الكلمة علمًا في لغة العجم، مثل : إبراهيم وإسماعيل، فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة[٥]، فلو كانت اسم جنس ثم جُعلت علمًا وجب صرفها؛ لحدوث علميتها؛ وذلك بأن تسمي رجلاً بلجام أو ديباج[٦].

---

(١) - ينظر: التصريح ٢/ ٢١٦، والتبصرة ٢/ ٥٧٥.

(٢) - ينظر: الكتاب ٢/ ٥٠، والتبصرة ٢/ ٥٧٤.

(٣) - ينظر: التصريح ٢/ ٢١٦.

(٤) - ينظر: التصريح ٢/ ٢١٩.

(٥) - ينظر: الكتاب ٢/ ١٩.

(٦) - ينظر: قطر الندى صـ٣١٣، والتبصرة ٢/ ٥٥٤، والتصريح ٢/ ٢١٩.

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف، فإن كانت ثلاثية وجب صرفها، مثل: نوح وهود ولوط، قال سيبويه:" وأما نوح ولوط وهود فتنصرف على كل حال لخفتها"(١).

وقيل:" الساكن الوسط" كـ: نوح ولوط "ذو وجهين": الصرف وعدمه كـ: هند، "والمحركة" الوسط كـ: شتَر "متحتم المنع" كـ: زينب، إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع"(٢).

**رابعاً: العلمية والعدل:**

ويقصد به تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي(٣).

ويقع العدل مع الأعلام في وزنين:

الأول: فُعَل المعدول عن فاعل؛ وذلك في المذكر، مثل: عُمَر وزُفَر وزُحَل وجُمَح، فإنها معدولة عن : عامر وزافر وزاحل وجامح، قال سيبويه: " عُمر وزُفر، فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر"(٤).

الثاني: فَعال المعدولة عن فاعلة عند بني تميم: وذلك في المؤنث مثل : حذامِ وقطامِ ورقاشِ، فإنها معدولة عن حازم وقاطمة وراقشة، وهذا لا يكون إلا في لهجة بني تميم، أما الحجازيون فيبنونه على الكسر مطلقاً(٥).

**خامساً: العلمية والتأنيث:**

ويقصد به التأنيث بالتاء مثل: فاطمة وطلحة وحمزة، أو التأنيث المعنوي كزينب وسعاد، ويمنع العلم المؤنث من الصرف في الأحوال التالية:

---

(١) - ينظر: الكتاب ٢/ ١٩.

(٢) - ينظر: التصريح ٢/ ٢١٩.

(٣) - ينظر: قطر الندى صـ ٣١٤

(٤) - ينظر: الكتاب ٢/ ١٤.

(٥) - ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣.

(أ)- إذا كان مختوماً بتاء تأنيث مطلقاً، سواء أكان ثلاثياً، مثل: هبة، أم زائداً على ثلاثة أحرف، مثل: عائشة وخديجة، مؤنثاً تأنيثاً لفظياً ومعنوياً كما مُثل، أو لفظياً فقط، مثل : حمزة وطلحة.

يقول سيبويه:" اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة"(١).

(ب)- إذا لم يكن مختوماً بتاء تأنيث اشترط فيه:

- أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، مثل: زينب وسعاد.
- أن يكون ثلاثياً محرك الوسط ، كسَقَر ولظَى، وقد أجاز فيه ابن الأنباري الصرف وعدمه(٢).
- أن يكون ثلاثياً ساكن الوسط لكنه أعجمي، مثل: جُور( اسم بلد) وحِمص(٣).
- أن يكون ثلاثياً منقولاً من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة.

فإن كان العلم المؤنث فيما عدا ذلك، فإنه يجوز فيه الصرف والمنع من الصرف؛ وذلك مثل: هنْد ودعْد، قال سيبويه:" إن كان وسط الثالث ساكناً فإن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود"(٤).

- **حكم تسمية المذكر بالمؤنث:**

ذكر خالد الأزهري أنه :" إذا سُمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط:

أحدها: كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظًا كـــ: زينب، أو تقديرًا، كـــ: جيَل، مخفف جيأل، الثاني: ألا يكون مسبوقًا بتذكير انفرد به تحقيقًا كـــ: رَباب، علم امرأة، فإنها منقولة من مذكر، فلو سمي بها مذكر صرفت، أو تقديرًا كـــ: جنوب وشمال، فإنهما صفتان لمذكر مقدر، الشرط الثالث: ألا يكون

(١) - ينظر: الكتاب ٢/ ١٢.

(٢) - ينظر: التصريح ٢/ ٢١٨.

(٣) - ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠.

(٤) - ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢.

مسبوقًا بتذكير غالب كـــ: ذِراع، فإنه مؤنث بدليل: ذراع رأيتُها، فإذا سمي به مذكرًا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر، كقولهم: أنتَ ذراعي وعَضُدي، بمعنى: أنت ناصري ومنجدي، الشرط الرابع: ألا يكون التأنيث موقوفًا على تأويل غير لازم؛ وذلك كتأنيث الجموع كـــ: رِجال، فإن تأنيثها ينبني على تأويلها بالجماعة، وذلك غير لازم؛ لأنها قد تؤول بالجمع، وهو مذكر، فإذا سمي به مذكر انصرف"(١).

- **حكم أسماء القبائل والأحياء:**

قال الصيمري:" وأما أسماء القبائل والأحياء، فما كان منها مضافًا إلى الأب والأم، اعتبرت الاسم المضاف إليه، فإن كان فيه ما يمنع من الصرف لم تصرفه، وإن لم يكن فيه ما يمنع من الصرف صرفته، نحو قولك: هؤلاء بنو تغلبَ وبنو تميمٍ، فلا تصرف(تغلبَ) للتعريف ووزن الفعل، وتصرف (تميمًا)؛ لأنه لا مانع فيه من الصرف، وإذا حذفت المضاف وجئت بالمضاف إليه، ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يستعمل على نية الإضافة، فيكون حكمه على ما ذكرنا.

والثاني: أن تجعل (تميمًا) وما أشبهه من هذه الأسماء اسمًا للقبيلة فلا تصرف؛ لأنك جعلته مؤنثًا بتسميتك به مؤنثًا، فتقول: هذه تميمُ، وهذه أسدُ، جعلتهما اسمين للقبيلتين.

والثالث: أن تجعل هذه الأسماء اسمًا للحي، فتصرف ما لا مانع فيه من الصرف، كقولك: هذا تميمٌ، وهذا أسدٌ، فتصرف؛ لأنهما اسمان مذكران سُمي بهما مذكران، ولا يُصرف على هذا (تغلب، وباهلة) وما أشبههما وإن جعلتهما اسمين للحيين، أما تغلب فلما ذكرنا، وأما باهلة فللتأنيث والتعريف، وكذلك سائر أسماء هذه القبائل تُجرى على هذا المجرى"(٢).

- **حكم أسماء الأرضين:**

أسماء الأرضين بمنزلة غيرها من الأسماء، فما اعتقد فيه أنه مؤنث كـ بقعة وبلدة وسمي باسم، فحكمه كحكم أسماء النساء في الصرف وامتناعه، وما اعتقد فيه أنه مذكر كـ مكان وموضع وبلد، جرى

(١) - ينظر: التصريح ٢/ ١٨، والكتاب ٢/ ١٩، ٢٠، والتبصرة ٢/ ٥٥٣.

(٢) - ينظر: التبصرة ٢/ ٥٧٦- ٥٧٧.

مجرى أسماء الرجال في الصرف، وحكم عليه بما يستحقه من ذلك.

أي: أن الأمر فيه يرجع إلى المعنى المراد منه، كما في قول أبي حيان:" وصرف أسماء القبائل والأرَضين والكلِم، ومنعه مبني على المعنى، فإن كان اسمَ أب نحو: مَعَدّ وتَمِيم ولَخْم وجُذَام، أو اسم حي: كـ (قُريش) وثَقِيف، أو اسم مكان: كـ (بَدْر وثَبِير)، أو اسمَ لفظ نحو (كتبَ زيدًا فأجادَهُ) صُرف... وإن كان اسمَ أم كـ (بَاهلة وسَدُوس وسَلُول بنت زَبَّان بن امرئ القيس في قضاعة)، أو اسم قبيلة: كـ (مَجُوس ويَهود)، أو اسمَ بُقعة كفَارس وعُمَان، أو اسم كلمة نحو: كتبَ زيدًا فأجادَها، منع الصرف، والأسماء والأفعال والحروف تُذَكَّر باعتبار اللفظ، فتُصرف، وتُؤنث باعتبار الكلمة، فإن انضاف إلى التأنيث ما يوجب منع الصرف، منع، وكذا حروف الهجاء تُذكر، وتؤنث"[1].

**سادساً: العلمية وزيادة الألف والنون:**

سواء أكان علمًا على إنسان، مثل: مرْوان وعُثمان، أم علمًا على غيره، مثل: غطفان وأصبهان.

وتُعرف زيادة الألف والنون بأن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين من غير تضعيف الثاني كما مُثل، فإن كان قبلهما حرفان أصليان وثانيهما مضعف جاز اعتبار الحرف الذي به التضعيف أصلاً، فتكون الألف والنون زائدتين؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية، وحينئذ يكون العلم ممنوعًا من الصرف، كما يجوز عدم اعتباره أصلاً، فتكون النون أصلية، وحينئذ يكون العلم مصروفًا، وذلك مثل: حسّان وعفّان وحيّان، فإن قدرت من الحس والعفة والحياة مُنعت من الصرف، وإن قدرت من الحُسن والعفن والحين (بمعنى الهلاك) صُرفت، قال سيبويه:" إذا سميت رجلاً: طحّان، أو سمّان من السمن، أو تبّان من التبن، صرفته في المعرفة والنكرة؛ لأنها نون من نفس الحرف"[2].

**سابعاً: العلمية وألف الإلحاق المقصورة:**

وهي الألف الزائدة التي تلحق بعض الأسماء ليصير الاسم على وزن آخر، مثل: علقى وأرطى (علمين) فإنهما ملحقان بجعفر" والمانع لهما من الصرف العلمية، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث

(١) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٣.

(٢) - ينظر: الكتاب٢/ ١١، والتبصرة ٢/ ٥٥٧.

في الزيادة، والموافقة لمثال ما هي فيه: فإنهما على وزن سَكْرى، وشبه الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحق به".[١]

ويقول أبو حيان:" فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاق كفَعْلى وزن أرْطى، إن حكم بأن الألف للتأنيث امتنع الصرف مطلقًا، أو حكم بأنها للإلحاق امتنع معرفة، وانصرف نكرة"[٢].

هذه هي الأسباب التي تمنع العلم من الصرف، وهناك موانع أخرى تمنع الاسم من الصرف لعلة واحدة، ولا تختص بمنع العلم وحده، لذا؛ لا داعي إلى ذكرها في هذا البحث.

**صرف العلم الممنوع من الصرف:**

إذا صرف العلم الممنوع من الصرف فإنه يجر بالكسرة، كما هو الحال في الأسماء المنصرفة، وقد ذكر النحاة أسبابًا أربعة تعرض للعلم الممنوع من الصرف فينصرف لأجلها، وهي:

١- زوال العلمية بقصد التنكير، مثل:" رب فاطمةٍ، وعمرانٍ، وعمرٍ، ويزيدٍ، وإبراهيمٍ، ومعدي كربٍ، وأرطى"، لقيتهم، بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها، وهو العلمية"[٣].

٢- التصغير المزيل لأحد السببين المانعين من الصرف، كقولك:" حُميد وعُمير، في" تصغير: "أحمد وعمر" فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير، فيصرفان لزوال أحد السببين"[٤].

٣- إرادة التناسب للمنصرف، كقراءة بعضهم (ولا يغوثًا ويعوقًا) [٥] بصرفهما[٦] لتناسب (ودًا وسواعًا ونسرًا).

---

(١) - ينظر: التصريح ٢/ ٢٢٢.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٢ ، والتبصرة ٢/ ٥٤٩.

(٣) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٢٧.

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٢٧.

(٥) - سورة نوح آية رقم ٢٣.

(٦) - هي قراءة نافع وهشام من طريق الحلواني وأبي بكر والكسائي. ينظر: الإتحاف صـ٥٥٨.

٤- ضرورة الشعر، كما في قول امرئ القيس:

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ فقالتْ لكَ الويلاتُ إنكَ مُرْجِلِي[١]

فقد صرف (عنيزة) لضرورة الشعر.

**حكم منع صرف العلم المنصرف:**

أجاز الكوفيون [٢]-إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم- والأخفش والفارسي من البصريين للمضطر أن يمنع صرف المنصرف، وأبى ذلك سائر البصريين، واحتج عليهم بقول الأخطل:

طَلَبَ الأزَارِقُ بِالكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ[٣]

فمنع صرف (شبيب) للضرورة وهو علم منصرف.

وقد أجاز ثعلب منع صرف المنصرف في الكلام مطلقًا[٤].

**المطلب الثالث: ما يجوز فيه أكثر من وجه من الإعراب.**

وهو عدة أنواع على النحو التالي:

١- المنادى العلم المفرد الموصوف بابن أو ابنة المضاف إلى علم آخر، نحو: يا زيدُ بنَ سعيد، وهندُ بنةَ عمرو، يجوز فيه وجهان من الإعراب: الأول: ضم (زيد) على الأصل وهو بناؤه، والثاني فتحه.

وقد تعددت أقوال النحاة في سبب ذلك الفتح؛ هل هو " على الإتباع لفتحة ابن؛ إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين؟... أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا، كـ: خمسةَ عشرَ...، وإما على إقحام الابن وإضافة زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه، لأنه يلابسه... فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتباع، وعلى الثاني فتحة بناء، وعلى الثالث فتحة

(١) - البيت من الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس صـ١٠.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨.

(٣) - البيت من الكامل، ينظر: ديوان الأخطل صـ١٩٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٢٨.

(٤) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٢٨.

إعراب"[١].

٢- المنادى العلم المفرد المكرر مضافًا:

نحو: يا سعدُ سعدَ الأوس، ويا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات[٢]، فيجب نصب الثاني من الاسمين على أنه عطف بيان للأول، أو بدل منه، أو منادى ثانٍ بإضمار (يا) أو مفعول بإضمار (أعني) أو توكيد.

وأما الأول: فيجوز فيه الضم، وهو الأكثر؛ لأنه منادى مفرد، كما يجوز فيه الفتح على أنه مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما كما يرى سيبويه[٣]، أو على أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، والأصل: يا سعدُ الأوس سعد الأوس، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، كما ذهب إلى ذلك المبرد[٤]، أو أن الاسمين الأول والثاني مضافان لما بعد الثاني، ولا حذف ولا إقحام كما يرى الفراء[٥].

وقد علق على هذا الرأي الأخير خالد الأزهري بقوله:" وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد"[٦].

٣- إعراب اللقب إذا اجتمع مع الاسم:

إذا اجتمع الاسم مع اللقب، فإما أن يكونا مفردين أو غير مفردين، فإن كانا غير مفردين، وهذا يشمل إن كانا مضافين معا مثل: عبدُ الله زينُ العابدين، أو كان الاسم مفردًا واللقب مضافًا، مثل: زيدُ زينُ العابدين، أو كان الاسم مضافًا واللقب مفردًا مثل: عبدُ اللهِ كرزٌ، فيجوز في اللقب – حينئذ- وجهان من الإعراب:

---

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٦٩، والملخص ١/ ٤٦٢.

(٢) - اليعملات: الإبل القوية.

(٣) - ينظر: الكتاب ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٤) - ينظر: المقتضب ٤/ ٢٢٧.

(٥) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧١.

(٦) - ينظر: السابق ٢/ ١٧١.

الأول: الإتباع للاسم في إعرابه على أنه بدل كل من كل أو عطف بيان له.

الثاني: القطع عن التبعية؛ وذلك إما برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، أو بنصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) أو أريد أو أذكر أو نحو ذلك.

ويقول **خالد الأزهري**:" وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتباعًا وقطعًا، إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين"(١).

أما إذا كان الاسم واللقب مفردين، مثل: سعيدُ كرز، جاز في اللقب ثلاثة أوجه من الإعراب:

١- الإتباع على حسب ما تقدم.

٢- القطع على حسب ما تقدم.

٣- الإضافة، وهو إضافة الاسم إلى اللقب، قال سيبويه:" إذا لقبت مفردًا بمفرد أضفته إلى الألقاب... وذلك قولك: هذا سعيدُ كرزٍ، وهذا قيسُ قفةٍ قد جاء، وهذا زيدُ بطةٍ"(٢).

ويذكر أبو حيان أن مذهب جمهور البصريين يوجب الإضافة هنا بقوله:" ثم هما (الاسم واللقب) إن كانا مفردين، والاسم ليس فيه (أل) فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيهما إلا إضافة الاسم إلى اللقب، فتقول: جاءني سعيدُ كرزٍ بالإضافة، وذهب الكوفيون، وبعض البصريين إلى جواز الإضافة وإلى جواز إتباع اللقب للاسم في الإعراب، ومثال الإتباع: جاء سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيدًا كرزًا، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، وذكر ابن مالك(٣) فيه جواز القطع إلى النصب على إضمار أعني، وإلى الرفع على إضمار هو"(٤).

وقيد خالد الأزهري وجه الإضافة هنا بقوله:" إن لم يمنع مانع، كما إذا كان الاسم مقرونا بـ"أل" كالحارث قفة، أو كان اللقب وصفًا في الأصل مقرونا بـ"أل" كهارون الرشيد ومحمد المهدي،

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٢.

(٢) - ينظر: الكتاب ٣/ ١٩٥.

(٣) - ينظر: شفاء العليل ١/ ٢١٣، وشرح التسهيل ١/ ١٧٣.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٨.

فلا يضـــاف الأول إلى الثاني، نص على ذلك ابن خروف، وجواز الإضـــافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج، وهو الصـــحيح، والإتباع أقيس، والإضـــافة أكثر، وجمهور البصـــريين يوجب هذا الوجه، وهو الإضافة"[١].

**وأرجح** ما يراه الكوفيون وبعض البصـــريين من جواز الإضـــافة هنا لا وجوبها؛ لأنه أقرب إلى الصحة.

(١) - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

## خاتمة البحث

في خاتمة هذا البحث أُثْبتُ ما يلي:

أ- تضافرت مباحث البحث الثلاثة – من هذه الدراسة- في جمع شتات أحكام العلم النحوية المتناثرة في أبواب النحو المتعددة، فضمت بذلك متفرقها، وأظهرت ما خفي منها، ووضحت مكانة العلم بين المعارف الأخرى، وهذا هو الهدف الذي ينشده هذا البحث، وأظنه –بفضل الله- قد تحقق.

ب-في الوقت نفسه قام كل مبحث بدوره في بناء الإطار العام للبحث، وإبراز الهدف المنشود منه؛ وذلك على النحو التالي:

**أما المبحث الأول**: فأوضح تعريف العلم والأقسام النحوية المتعددة له، وكان لي من خلال هذا المبحث بعض الإضافات أو الترجيحات؛ منها ما يلي:

١-رجحت تقسيم جمهور النحاة للأعلام إلى منقول ومرتجل، وليست كلها منقولة كما قال سيبويه، أو كلها مرتجلة كما قال الزجاج.

٢-أثبت أن الأعلام المنقولة كثيرة، ولا يمكن حصرها في ثلاثة عشر نوعًا كما قال بعض النحاة، بل يمكن إضافة بعض الأنواع الأخرى إليها مثل: الأعلام المنقولة عن المركب الإضافي أو المزجي.

٣-أضفت إلى الأعلام المرتجلة الأعلام المنقولة عن الأعجمية؛ لأنها استعملت من أول أمرها أعلامًا.

٤- رجحت أن يكون العلم المعدول من قبيل الأعلام المرتجلة.

**وأما المبحث الثاني**: فقمت فيه بجمع الخصائص النحوية للعلم التي ينفرد بها وشرحها، ولقد جمعت هذه الخصائص من أبواب نحوية متفرقة معتمدًا على أقوال النحاة في ذلك، وتوصلت من خلال تتبعي لشرح هذه الخصائص إلى ما يلي:

١- يختص لفظ الجلالة بأن تاء القسم لا تستعمل إلا معه، ويختص – أيضًا- بجواز قطع همزته في النداء، وبجواز إلحاق الميم المشددة في آخره عوضًا عن حرف النداء، وغير ذلك مما أُثبتَ في موضعه.

٢- لا يُضاف العلم إلا عند خروجه عن العلمية أو عند قصد تخصيصه.

٣- لا يُثنى العلم ولا يجمع، وأنه في حال تثنيته أو جمعه يفقد تعريف العلمية، ويصبح في حكم النكرة التي تعرف بـ أل أو بالإضافة.

٤- أن (أل) الموصولة لا تدخل على العلم مطلقًا، وأما المعرفة فتدخل على العلم حال تنكيره حقيقة أو تقديرًا، وأما (أل) الزائدة فتزاد على العلم زيادة لازمة في مواضع، وغير لازمة في مواضع أخرى.

٥- يختص العلم – كذلك- ببعض الخصائص؛ مثل: جواز حكاية لفظه عند الحجازيين مع (مَنْ) الاستفهامية، وجواز ترخيمه في النداء، وحذف التنوين منه إذا وصف بابن أو ابنة بشروط خاصة، وحذف ألف ابن أو ابن إذا وقعت بين علمين، وكون العلم يُنعت ولا يُنعت به.

٦- أظهرتُ في هذا المبحث – أيضًا- المواقع النحوية التي يشترك فيها العلم مع النكرات، وبينت أن هذا النوع كثير جدًا لا يكاد يحصى.

**وأما المبحث الثالث**: فتناولت فيه إعراب العلم وبناءه، فذكرت الأعلام التي تبنى والأعلام التي تعرب بعلامة أصلية ظاهرة أو مقدرة، والأعلام التي تعرب بعلامة فرعية، سواء ما يلحق منها بالمثنى، أو ما يلحق منها بجمع المذكر أو بجمع المؤنث، أو ما يُعرب منها إعراب الممنوع من الصرف، كما تناولت – كذلك- الأعلام التي يجوز فيها أكثر من وجه في الإعراب، وكان لي من خلال هذا المبحث بعض الترجيحات؛ منها ما يلي:

١- رجحت في الأعلام المختومة بـــ (ويه) أن تكون مبنية على الكسر كما يرى الجمهور خلافًا لما ذهب إليه الجرمي من إعرابها إعراب ما لا ينصرف.

٢- رجحت مذهب الجمهور- كذلك- في إعراب العلم المحكي بـــــ (مَنْ) الاستفهامية عند الحجازيين.

٣- فضلت في إعراب الأعلام المسمى بها من ألفاظ المثنى أن تعرب إعراب ما لا ينصرف وليس إعراب المثنى؛ حتى لا يوهم ذلك أنها مثناة حقيقة.

٤- فضلت – كذلك في إعراب الأعلام المسمى بها من ألفاظ جمع المذكر السالم أن تعرب أحد

إعرابين؛ الأول: إعراب جمع المذكر السالم، وهو المشهور فيها، الثاني: أن تجري مُجْرى (غسلين) في لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون، وهو أقل من الوجه الأول شهرة، وأرى الاكتفاء بمعرفة هذين الإعرابين خروجًا من الاضطراب الذي يحصل بمعرفة الأوجه الإعرابية الأخرى، واكتفاء بالمشهور من الاستعمال اللغوي.

وبعد:

فالله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا، وأن يجنبنا مواطن الخطأ والزلل، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

## ثبت المصادر والمراجع

**القرآن الكريم**

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء الدمياطي (المتوفى: ١١١٧هـ) تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ مصطفى أحمد النماس- مطبعة النسر الذهبي- الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٣- الأشباه والنظائر للسيوطي- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٤- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة ١٤٠٨ه ١٩٨٨م

٥- ألفية ابن مالك، طبعة دار التعاون.

٦- الأمالي الشجرية لابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ/ محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٩- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ) المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

١٠- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١١-البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٢-بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،-دار إحياء الكتب العربية-١٣٨٤هـ ١٩٦٤.

١٣-التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين، دار الفكر بدمشق- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٤-التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ، المحقق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٥-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٦-التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي تحقيق د: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا – السعودية – الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

١٧-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٨-التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، ومعه حاشية يس، مطبعة الاستقامة- القاهرة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.

١٩-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»،لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٠-التوطئة لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب- مصر- الطبعة الثانية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢١-الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي- تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٢-حاشية يس العليمي على شرح التصريح، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م

٢٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة الخانجي- القاهرة.

٢٤-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/ إميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت - ١٩٩٨م.

٢٥-الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

٢٦-ديوان الأحوص الأنصاري، جمع إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان- النجف.

٢٧-ديوان امرئ القيس، طبعة دار المعارف، ١٣٨٤هـ.

٢٨-ديوان جرير، تحقيق: د/ نعمان محمد طه- دار المعارف ١٩٦٩م.

٢٩-سنن ابن ماجة، المحقق: شعيب الأرنؤوط - دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣٠-شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨هـ.

٣١-شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو نجاح، العراق ١٩٨٢م

٣٢-شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٣٣-شرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي،حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٤-شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ ١٩٦٣ .

٣٥-شرح المفصل لابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٦-القاموس المحيط للفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٧-الكتاب لسيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ، وكذلك طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٨-لسان العرب لابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣٩-اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: دم حسين شرف، عالم الكتب ١٣١٩هـ- ١٩٧٩م

٤٠-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤١-المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيقك علي حيدر- دمشق ١٣٩٢هـ.

٤٢-معاني القرآن للفراء- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ- ١٩٨٣م.

٤٣-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٤-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي وآخرين – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.

٤٥-المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٥هـ.

٤٦-المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري،وعبد الله الجبوري، بغداد ١٩٨٦م.

٤٧-المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، نشر الجفان والجابي – قبرص، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

٤٨-الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د/ علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٩-نتائج الفكر في النحو لعبد الرحمن السهيلى، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٠-النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دار الفكر.

٥١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوى، المكتبة التوفيقية.

## فهرس الموضوعات

الملخص ..... ٧٦٧
المقدمـــة ..... ٧٦٩
تمهيد ..... ٧٧٢
المبحث الأول: العلم، تعريفه وأقسامه النحوية ..... ٧٧٦
المطلب الأول: تعريف العلم. ..... ٧٧٦
المطلب الثاني: تقسيم العلم باعتبار مسماه. ..... ٧٧٨
المطلب الثالث: تقسيم العلم باعتبار وضعه اللغوي. ..... ٧٨٣
المطلب الرابع: تقسيم العلم باعتبار صورته اللفظية. ..... ٧٨٧
المطلب الخامس: تقسيم العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدمها. ... ٧٨٨
المطلب السادس: العلم بالغلبة. ..... ٧٩٠
المبحث الثاني: الخصائصُ النحوية للعلم ..... ٧٩٣
المطلب الأول: الخصائص النحوية للفظ الجلالة. ..... ٧٩٣
المطلب الثاني: الخصائص النحوية للعلم مطلقًا. ..... ٧٩٦
المطلب الثالث: الخصائص النحوية التي يشترك فيها العلم مع غيره ..... ٨١٠
المبحث الثالث: إعراب العلم وبناؤه ..... ٨١٤
المطلب الأول: ما يُبنى من الأعلام. ..... ٨١٦
المطلب الثاني: ما يُعرب من الأعلام ..... ٨١٨
المطلب الثالث: ما يجوز فيه أكثر من وجه من الإعراب. ..... ٨٣٢
خاتمة البحث ..... ٨٣٦
ثبت المصادر والمراجع ..... ٨٣٩
فهرس الموضوعات ..... ٨٤٤